جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد كمي

الموضـــوع

دور المستثمرات الفلاحية في تعزيز وترقية القطاع الفلاحي في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2024

مقدمة من طرف الطالبة :

حمادوش شهيناز

تحت إشراف الأستاذة:

تواتي خديجة

لجنـــة المنـــاقشة

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	يخلف عبد الله	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقرر أول	تواتي خديجة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مستغانم
مقرر ثان	مواعي بحرية	أستاذة التعليم العالي	جامعة مستغانم
مناقشا	ملاح صفية	أستاذة محاضرة "ب"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2025/2024

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد كمي

الموضـــوع

دور المستثمرات الفلاحية في تعزيز وترقية القطاع الفلاحي في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2024

مقدمة من طرف الطالبة :

حمادوش شهيناز

تحت إشراف الأستاذة:

تواتي خديجة

لجنـــة المنـــاقشة

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	يخلف عبد الله	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقرر أول	تواتي خديجة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مستغانم
مقرر ثان	مواعي بحرية	أستاذة التعليم العالي	جامعة مستغانم
مناقشا	ملاح صفية	أستاذة محاضرة "ب"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2025/2024

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعلموا فسير الله عملكم ورسوله والمؤمنين)

إله لا يطيب الليل إلا بشكره ولا يطيب النهار إلا بطاعته ولا تطيب اللحظات إلا بذكره الله ﷻ

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة " سيدنا مُحَمَّد صلى الله عليه سلم"

انتهت الرحلة. لم تكن الرحلة قصيرة ولم تكن سهلة ولم يكن الحلم قريبا ومهما طالت فستمضي بحلوها ومرها وفي اللحظة أكثر فخرا اهدي عملي هذا إلى من رباني وكافح من أجلي الى المصباح الذي انار دربي ولمن أحمل اسمه بكل افتخار طاب بك العمر يا سيد الرجال وطبت لي عمرا أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطفها.... والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة ومعنى الحب وقرة عيني وأعز ما أملك الى بسمة الحياة وسر الوجود الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى غاليتي وجنة قلبي التي رافقتني وأرشدتني في كل مشاوير حياتي ..... أمي الغالية حفظها الله

الى ضلعي الثابت الذي لا يميل الى من رزقت بها سندا وملاذي الأول والأخير الى من ازالت من طريقي أشواك الفشل الى أختي الحبيبة

الى اخوتي الغاليين و السند في الحياة

والى استاذة الحبيبة التي قدمت لي يد العون وسعدتني في هذا العمل

والحمد الله على حسن التمام والختام

شكر وتقدير

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تنجز الأعمال وتتحقق الغايات

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل من ساهم في دعمي وساندني خلال مسيرتي، سواء بكلمة طيبة، أو نصيحة صادقة، أو دعم معنوي أو عملي.

أخص بالشكر والتقدير أستاذتي خديجة تواتي الكريمة التي لم تبخلني بعلمها وتوجيهاتها، وكانت دوما خير معين ومصدر إلهام، كما أشكر جميع الاساتذة الذين كانوا معي في كامل مشوار الدارسة، كما أتوجه بخالص الامتنان إلى عائلتي العزيزة التي كانت سندي الدائم، ووقفت إلى جانبي في كل مراحل هذا المشوار.

وإلى صديقي ورفيق دربي في الدراسة، أود أن أعبر لك عن خالص شكري و امتناني على كل ما قدمته لي من دعم وتشجيع طوال هذه المرحلة، لقد كنت أكثر من مجرد زميل دراسة، كنت أخا وسندا حقيقيا في كل لحظة تعب أو قلق أو ضغط، كما لا أنسى ساعات التحضير والمراجعة معا، والنقاشات المفيدة التي كانت سببا في ترسيخ المفاهيم، لا أنسى روحك الإيجابية التي كانت تدفعني للاستمرار والتقدم حتى في أصعب الأوقات، وجودك بجانبي جعل من مرحلة الدراسة تجربة أقل صعوبة وأكثر متعة، وأشعر بامتنان حقيقي أنني شاركت هذه المرحلة مع شخص مثلك، شكرا لك من قلبي، وأتمنى لك دوام التوفيق والنجاح في كل خطواتك القادمة.

لكم مني جميعا كل الحب والتقدير، وأسأل الله أن يوفقني لأرد لكم الجميل، وأن يبارك في جهودكم ويجعل ما قدمتموه في ميزان حسناتكم.

ملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس مدى تأثير الاستثمار الفلاحي على نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى والمتمثلة في الدعم الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي وكمية الأمطار.

اعتمدت الدراسة في الجانب النظري على المنهج الوصفي والتحليلي للإلمام بكل المفاهيم المرتبطة بالموضوع، وفي الجاني التطبيقي اعتمد على أدوات القياس الاقتصادي لبناء نموذج قياسي(ARDL)باستخدام برنامجEViews12، حيث مثل كل من حجم الاستثمارات الفلاحية، الدعم الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي، وكمية الأمطار المتغيرات المستقلة، بينما مثل الناتج الزراعي الإجماليالمتغير التابع.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن لحجم الاستثمارات أثر معنوي موجب على نمو الناتج الفلاحي، كما بينت الدراسة الأثر الإيجابي للدعم الحكومي ولكمية الأمطار على النمو الفلاحي.

كلمات مفتاحية: استثمار فلاحي، مستثمرات فلاحية، قطاع فلاحي، عقد امتياز، نموذج انحدار ذاتي للإبطاء الموزع

Abstract

The study aimed to analyzeand measure the impact of agricultural investment on the growth of the agricultural sector in Algeria, along with a set of other factors, namely government support directed to the agricultural sector and the amount of rainfall.

The theoretical part of the study relied on the descriptive and analytical method to cover all the concepts related to the topic, while the applied part used econometric measurement tools to construct an ARDL model using the EViews 12 software. The independent variables included the volume of agricultural investments, government support to the agricultural sector, and the amount of rainfall, while the dependent variable was the gross agricultural output.

The study's findings revealed that the volume of investments has a significant positive effect on the growth of agricultural output. It also showed the positive impact of both government support and rainfall on agricultural growth.

Keywords: Agricultural, Agricultural Investment, Agricultural sector, Concession contract, Auto Regressive Distributed Lag (ARDL) Model.

جدول المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
قائمة المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
مقدمة	1
الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي ودوره في تعزيز القطاع الفلاحي	
تمهيد	9
1-مفاهيم أساسية حول المستثمرات الفلاحية	10
1-1-تعريف الاستثمار الفلاحي	10
1-2-تعريف المستثمرات الفلاحية	10
1-3-انواع المستثمرات الفلاحية	11
1-3-1-المستثمرات الفلاحية الجماعية	11
1-3-2-المستثمرات الفلاحية الفردية	11
1-4-شروط إنشاء المستثمرة الفلاحية	12
1-4-1-شروط متعلقة بكيفية المشاركة	12
1-4-2-شروط متعلقة بالمستفيدين	12
1-4-3-شروط متعلقة بكيفية استغلال الوعاء العقاري	13
1-5-أهمية المستثمرات الفلاحية	13
1-5-1-الأهمية الاقتصادية	13
1-5-2- الأهمية الاجتماعية	13
1-5-3-الأهمية البيئية	14
1-5-4-الأهميةالغذائية	14
2 –الإطارالمفاهيمي للقطاع الفلاحي	14
2-1-تعريف القطاع الفلاحي	14
2-2-خصائص القطاع الفلاحي	15
2-3-أهمية القطاع الفلاحي	15
2-4-معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر	16
2-5-الحلول المقترحة للنهوض بالقطاع الفلاحي	16
3-طرق دعم القطاع الفلاحي للمستثمرات الفلاحية في الجزائر	17

3-1آليات دعم القطاع الفلاحي للمستثمرات الفلاحية 17
3-1-1-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" 17
3-1-2-الوكالة الوطنيةلدعم تشغيل الشباب 18
3-1-3-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 18
3-1-4-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 18
3-1-5-بنك الفلاحة والتنمية الريفية 19
3-1-6-صناديق الدعم الفلاحي 19
3-2-برامج التمويل الزراعي خلال الفترة 2000-2024 22
3-2-1-البرامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) 2000-2004 22
3-2-2-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(PNDAR)2002-2009 22
3-2-3-سياسة التجديد الفلاحي والريفي(PRAP) والمخطط الخماسي 2009-2019 23
3-2-4-برنامج توطيد النمو خلال الفترة 2015-2019 24
3-2-5-التمويل البنكي للقطاع الفلاحي 25
3-2-6-خارطة الطريق الزراعية الجزائرية 2020-2024 25
3-2-7-برنامج الارشاد الفلاحي 25
3-3-عقود الامتياز 25
3-3-1-تعريف عقود الامتياز 25
3-3-2-خصائص عقد الامتياز 26
3-3-3-أركان عقد الامتياز 27
خلاصة 28

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على نمو الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 1996-2024

تمهيد 30
1-التحليل الوصفي لمتغيرات نموذج الدراسة 31
1-1-تحديد متغيرات الدراسة 32
1-2-صياغة النموذج القياسي للدراسة 33
2- تقدير النموذج القياسي 33
2-1-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية 34
2-2-إختبار فترات الابطاء المثلى للنموذج 35
2-3-تقدير نموذج ARDL 37
2-4-إختبار التكامل المشترك 42
3-اختبار الجودة النموذج 43
3-1التوزيع الطبيعي للبواقي 43
3-2- اختبار استقراريةالبواقي 44
3-3- اختبار عدم تجانس(عدم ثبات التباين الخطأ) 45

4-التحليل التشخيصي للنموذج القياسي 45
4-1-إختبار الاستقرارية الهيكلية للمعلمات النماذج 46
4-2- إختبار الأداء التنبؤي 47
4-3-تقدير النموذج النهائي للدراسة 48
خلاصة 50
خاتمة 51
قائمة المرجع 55
الملاحق 66

قائمة الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
(1-1)	صناديق الدعم الفلاحي للفترة 2000-2009	20
(2-1)	تصنيف صناديق دعم القطاع الزراعي في الجزائر للفترة 2010-2014	21
(3-1)	ركائز سياسة التجديد الفلاحي	23
(1-2)	تطور متغيرات الدراسة في الحالة الاولية خلال الفترة (1996-2024)	31
(2-2)	نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى للنموذج	36
(3-2)	نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي	43
(4-2)	اختبار الاستقرارية الهيكلية للمعلمات النماذج	47
(5-2)	اختبار الأداء التنبؤي لنموذج الخطأ غير المقيد المقدر	48

قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
(1-2)	اختبار جذر الوحدة حسب PP للنموذج	35
(2-2)	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج	37
(3-2)	نتائج المعنوية كل معلمة في النموذج الاجل القصير	38
(4-2)	نتائج المعنوية كل معلمة في النموذج الاجل الطويل	39
(5-2)	نتائج تقدير الاثر خطأ في الاجل القصير	40
(6-2)	نتائجاختبار تكامل المشترك باستعمال منهج الحدود	42
(7-2)	نتائج اختباراستقرارية البواقي	44
(8-2)	نتائج اختبار عدم تجانس	45

قائمة الملاحق

الرقم	البيان	الصفحة
1	تقدير النموذج ARDL	66
2	تقدير في الأجل الطويل للنموذج	66
3	تقدير في الأجل القصير للنموذج	67
4	اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود Bounds Test	68
5	نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي البواقي	69
6	اختبار الاستقرارية	69
7	اختبار عدم تجانس (عدم ثبات التباين الخطأ)	70
8	اختبار الاستقرارية الهيكلية للمعلمات النموذج	71
9	اختبار الأداء التنبؤي لنموذج الخطأ غير المقيد المقدر	71
10	تقدير النموذج النهائي	71
11	تصريح شرفي	72

مقدمة

مقدمة

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الحيوية في الاقتصاد، حيث يلعب دوراً رئيسياً في توفير الغذاء والدخل للمجتمعات، ويعتبر مصدراً هاماً للتنمية الزراعية والاقتصاد الوطني، ولذلك تأتي أهمية ترقية هذا القطاع على رأس أولويات الدول في سبيل تحسين الظروف المعيشية للسكان. كما يعتبر القطاع الفلاحي من أهم دعائم الاقتصاد الوطني واحد أهم القطاعات الإنتاجية الرئيسية المكونة للناتج المحلي الخام، ونظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها القطاع الفلاحي تسخرالدول العديد من الآليات والمشاريعلتطويره وتنميته.

والمشرع الجزائري جعل من الامتياز نمطا جديدا لغرض استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لها بعد إلغاء القانون 19/87المؤرخ في 1987/12/08 والمتضمن كيفية الاستغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية و تحديد حقوق المنتجين(الجريدة الرسمية رقم50 لسنة 1987 المتعلق بالمستثمرات الفلاحية). وذلك بموجب قانون 8/16المؤرخ في 2008/08/03 المتعلق بالتوجيه الفلاحي(الجريدة الرسمية رقم21 لسنة 2008 المتعلق بالتوجيه الفلاحي) وقانون 3/10المؤرخ في 2010/08/15 المتعلق بشروط وكيفيات استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة(الجريدة الرسمية رقم76 لسنة 2010)، ليكون أحدث ما توصل إليه المشرع العقاري الفلاحي في منظومته القانونية، المتعلقة بالأراضي الفلاحية المملوكة للدولة ملكية خاصة. وقد نتج عن ذلك نشوء ما يسمى بالمستثمرات الفلاحية، التي تمثل أثرا من الآثار الهامة لتحويل عقود الانتفاع الدائم في ظل القانون 19/87 أعلاه، الى عقود امتياز في إطار القانون 3/10. وهي تمثل عصب الحياة باعتبار أنها وسيلة للإنتاج الزراعي الذي يهدف الى تحقيق الاكتفاء الغذائي.

وتلعب المستثمرات الفلاحية دورا فعالا في دفع عجلة التنمية، عن طريق ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلال مثلا، وكذا دفع الانتاج بهدف تلبية الحاجيات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني.

وعلى أساس ما تقدم، تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المستثمرات الفلاحية في تعزيزوترقية القطاع الفلاحي في الجزائر؟

1-الأسئلة الفرعية

1- كيف يؤثر حجم الاستثمارات الفلاحية على نمو الناتج الفلاحي في الجزائر؟
2- ما هو أثر الدعم الموجه للقطاع الفلاحي على نمو الناتج الفلاحي في الجزائر؟
3- كيف تؤثر كمية الأمطار على نمو الناتج الفلاحي في الجزائر؟

2-فرضيات الدراسة

- تؤثر الاستثمارات الفلاحية بشكل إيجابي على نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر
- يؤثر الدعم الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي بشكل إيجابي على نمو الناتج الفلاحي في الجزائر
- تؤثر كمية الأمطار بشكل إيجابي على نمو الناتج الفلاحي في الجزائر

3-أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى:

- تحليل مساهمة المستثمرات الفلاحية في تطوير الإنتاج الزراعي وتحسين جودة المنتجات؛
- معرفة أهمبرامج الدعم الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي؛
- قياس حجم أثر بعض العوامل المؤثرة في القطاع الفلاحي؛
- اقتراح حلول لتجاوز العقبات التي تعترض تطور القطاع الفلاحي.

4-أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدارسة من أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر بحد ذاته، لما يلعبه من دور هام وفعال في تنشيط الاقتصاد المحلي، سواء من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي أو من خلال محاولة رفع قيمة الصادرات وما توفره من عملة صعبة، مما يعزز مكانة الجزائر ويساعد على تنويع صادراتها نحو باقي دول العالم.

هذا ما ظهر بصورة جلية في رفع قيمة المساعدات الموجه للقطاع الفلاحي بشكل عام وللمستثمرات الفلاحية بشكل خاص من جهة، وبتشريع العديد من القوانين في هذا المجال خاصة قانون الامتياز من جهة أخرى.

5-منهج وأدوات الدراسة

تم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الفلاحي وأهم الأساسيات المرتبطة بالقطاع الفلاحي. وفي الجانب التطبيقي تم الاعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي والمتمثلة في بناء نموذج قياسي اعتمادا على البرنامج الإحصائي EVIEWS نسخة 12.

6-الإطار الزماني والإطار المكاني للدراسة

الإطار المكاني: تم تطبيق الدراسة على القطاع الفلاحي في الجزائر بشكل عام؛

الإطار الزماني: تم اختيار فترة الدراسة القياسية من سنة 1996 إلى غاية سنة 2024.

7-دراسات سابقة

من أهم الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع المستثمرات الفلاحية بشكل خاص والقطاع الفلاحي بشكل عام ما يلي:

7-1- دراسة بعنوان "تنظيم المستثمرة الفلاحية بين القانونين 19/87 و 3/10 "،للطالب جابر محمد الصالح خامد، سنة 2014-2015، مذكرة ماستر تخصص قانون عقاري، قسم الحقوق، كلية الحقوق وعلوم السياسة، جامعة عمار ثليجيالاغواط .

هدفت الدراسة إلىتحليل الية تنظيم المستثمرة الفلاحية والذي اعتمد عليه المشرع لمنح المنتجين الفلاحيين حق الانتفاع الدائم للمستثمرة الفلاحية، وتحديد الوضعية المالية والقانونية لكل مستثمرة فلاحية، واعطاء دفع اكبر للاستثمار، وهذا من خلال معرفة مبادئه والاحكام التي تضمنته والشروط الواجب توافرها لتطبيقه . وحاولت الدراسة الإجابة عن إشكالية هل يعد حق الانتفاع الدائم الممنوح في القانون 19/87 الحل الانجح والمناسب لضمان الاستغلال الامثل للأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة؟

اعتمد الباحث في الدراسة على الدراسة التحليلية باستخدام المنهج التحليلي و المنهج المقارن وذلك عن طريق شرح و تحليل المواد القانونية المنصوص عليها في القانونين 19/87 و3/10 من جهة وعلى المنهج المقارن في مقارنة و نقد النصوص المتداخلة والغامضة من جهة اخرى .

وتوصلت الدراسة الى ان التوجه إلى تمليك المستفيدين في اطار القانون 19/87 حق الانتفاع الدائم ذلك لأنه لو تمالمقارنةبين حق الملكية وحق الانتفاع الدائم، يتم التوصل إلى أنهما متشابهان في جميع الحقوق، وعليه يمكن القول ان حق الانتفاع الدائم هو حق يمكن المستفيد من الظهور بمظهر المالك الحقيقي. وتبين ان نية المشرع كانت بارزة في اعطاء المستثمرة الفلاحية نفس جديد وذلك عن طريق القانون 3/10، حيث تدارك النقائص التي كانت سائدة في القانون 19/87 وابرز ما يمكن قوله تلك المتعلقة بالمدة، حيث تخلى عن حق الانتفاع المؤبد وقيده بمدة محددة للاستغلال. وأن المستفيدين من حق الانتفاع الدائم يجب عليهم ايداع ملفات التحويل امام الديوان الوطني للأراضي الفلاحية لدراسة ملفاتهم، وان عدم ايداع ملفات التحويل قد يجعلهم تحت طائلة اسقاط حقوقهم. وان العيب لا يرجع الى النصوص التي صدرت في شان استغلال هذه الاراضي بقدر ما يعود الى اجراءات تطبيقها. كما ان عقد الامتياز يعد باسم المستثمرة الفلاحية وليس باسم اعضائها. وبالتالي يمكن القول بان المشرع قد عمد الى مبدا تحويل الحق العيني العقاري الدائم الى حق عيني عقاري مؤقت الذي اتى به المشرع كحل انسب لاستغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة .

7-**2-دراسة بعنوان "الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية"**،الطالبة بوصبيعاتسوسن،سنة2006-2007، رسالة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون عقاري، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة منتوري _ قسنطينة.

هدفت الرسالة الى دراسة الكيفية التي عالج بها القانون رقم 19/87 مشكلة استغلال الاراضي الفلاحية التابعة الدولة، ومعرفة القواعد الجديدة التي اتى بها هذا القانون محاولا تفادي الاخطاء المرتكبة قبل ظهوره. وإزالة كل غموض أو ابهام يخيم على حق الانتفاع الدائم. ومعرفة كيفية حل المنازعات المتعلقة بتطبيق قانون المستثمرات الفلاحية. والتوصل المعرفةأسباب القصور أو النجاح في قانون المستثمرات الفلاحية الذي سعى الى اعطاء ضمانات اكثر للمستفيدين.

اعتمدت الباحثة في الدراسة على الدراسة التحليلية مستخدمة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث ركزت على ما يتعلق بالآثار الناجمة عن تطبيق قانون المستثمرات الفلاحية عموما، وما يتعلق بالآثار الناجمة عن عقد المنح من حقوق والتزامات، ومعرفة كيفية تسوية النزاعات التي آثارها تطبيق القانون والاختصاص القضائي فيها.

توصلت الدراسة إلى أن استبدال حق الانتفاع الدائم بحق الامتياز، الذي حددت مدتها 90 سنة قابلة للتجديد. وضع شكل جديد للمستثمرة الفلاحية،وهو شكل الشركة المدنية للاستغلال الفلاحي التي بإمكانها التكفل بالإعانات الضرورية لها بالمساهمات في راس المال التي يجلبها الشركاء غير المستثمرين، الذين توافق الشركة على انضمامهم اليها، وهذا تفاديا للتناقض بين احكام القانون رقم 19/87 وقواعد القانون المدني بشان الطبيعة القانونية للمستثمرة الفلاحية ومبدأ الباب المفتوح والصفة المزدوجة.

7-3-دراسة بعنوان "قطاع الفلاحة الجزائري بين مشكل التمويل وأثره على التنمية الاقتصادية"، للباحثهمكةمحمد،سنة 2020، مقال منشور في مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد4، العدد01، جامعة غرداية.

هدفت الدارسة إلى معرفة واقع النشاط الفلاحي الجزائري، والتعرف على أهمية قطاع الفلاحة بالجزائر، وكذا التعرف على مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية ودوافع التمويل التي يحققها. وحاول الباحث معالجة إشكالية ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية بالجزائر وسبل تطويره؟

اعتمد الباحث في الدراسة التحليلية، حيث قامبعرض بعض الاحصائيات المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي كأثر التنمية في تجنب العوائق المستقبلية للقطاع.

وتوصلت الدراسة الى أن سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر شهدت عدة تخبطات خلال عقود من الزمن، كعدم استمرارية الدعم الفلاحي، كما شهدت ايضا مرحلة التسيير الذاتي وسميت بمرحلة تسيير الأراضي المهملة كونها مرحلة صعبة تقتضي بالضرورة العودة الى المشاركة المؤسساتية للدولة، وهو واقع الحال في فترة التسعينيات ليأتي بعدها الاصلاح الزراعي كمحاولة للتوجه نحو اقتصاد السوق وتشجيع الفلاحة الخاصة.

7-4-دراسة بعنوان "دور البنوك التجارية في تمويل المستثمرات الفلاحية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة"، الطالبين بوشايلة لبنوقلقول نورة، سنة 2022-2023، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة.

هدفت الدراسة الى التعرف على دور البنوك التجارية في تمويل المستثمرات الفلاحية، والتعرف على واقع القطاع الفلاحي ومكانته في الجزائر، وكذا التعرف بصفة عامةعلى مصادر التمويل المتاحة أمام المستثمرات الفلاحيةوبصفة خاصة التمويل البنكي، ومعرفة كيفية تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمستثمرات الفلاحية.

وعلى هذا الاساس حاولت الباحثتان الإجابة على الإشكالية ما انعكاسات القروض البنكية على أداء المستثمرات الفلاحية في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022؟

اعتمدت الباحثتان في الدراسة على الدراسة التطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ميلة، وهذا قصد إبراز العلاقة بين كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمستثمرات الفلاحية، من خلال قياس أداء هذه الأخيرة ممثلا في تطور إنتاج بعض المحاصيل التي تركز البنوك في تمويلها خلال الفترة 2013-2022.

وتوصلت الدراسة الى هناك اهتمام من قبل الدولة بالفلاحة ومحاولة استمالة البنوك نحو القطاع الفلاحي. وأن البنوك تركز على منح قروض الاستغلال وقلة القروض الاستثمارية. كما يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية المساهم الأكبر في تمويل المستثمرات الفلاحية مقارنة ببقية البنوك التجارية. وأن هناك إقبال محتشم من قبل الفلاحين على طلب القروض البنكية. إضافة إلى قلة تمويل معدات الري الفلاحي من طرف البنوك. وضعف أداء المستثمرات الفلاحية بفعل اعتمادها على الفلاحة التقليدية، في ظل شح التمويل. وقلة العمالة الفلاحية المؤهلةالراجع الى عدم اهتمام فئة الشباب بالفلاحة. كما يعد العقار الفلاحي من المشاكل المعقدة التي حالت دون حصول الفلاحين على التمويل.

7-5-دراسة بعنوان "عقد الامتياز والمستثمرات الفلاحية طبقا للقانون 3/10"، عواطف عباد، سنة 2019، مقال منشور في مجلة الحقوق والعلوم السياسة، العدد11، جامعة باجي مختار عنابة.

هدفت الدراسة الى توضيح أسباب اللجوء الى أسلوب التعاقد لعرض ضمان سير مرافقة المستثمرات الفلاحية وضمان استغلالها، ودفع عجلة التنمية. تحويل عقود الانتفاع الدائم في ظل القانون 19/87 أعلاه، الى عقود امتياز في إطار القانون 3/10. وعلى هذا الاساس طرح الباحثاشكاليةالدراسة المتمثلة في **إلى أي مدى قد وفق المشرع الجزائري في معالجة حالة المستثمرة الفلاحية الناتجة عن عقد الامتياز الفلاحي طبقا لقانون 3/10؟**

وتوصلت الدراسة الى أن المشرع أعطى المستثمرة الفلاحية الأهلية الكاملة للاشتراط والمقاضاة والتعاقد طبقا لأحكام القانون المدني، إلا أنه كان من الأفضل لو منحها الشخصية المعنوية صراحة بموجب نص قانوني. وأنه يشترط لقيام المستثمرة فلاحية بموجب قانون التوجيه الفلاحي وقانون 3/10 المتعلق بالامتياز الفلاحي تعدد الشركاء وتوفر النية في المشاركة بينهم في تقديم الحصص واقتسام الأرباح والأعباء. وان الاستغلال الفلاحي في ظل المستثمرات الفلاحية يمنح للمستثمرين ازدواجية الصفة عند المستثمر، إذ يعتبر شريكا وعاملا داخلها. كما قام المشرع بتكريس ما يسمى بمبدأ الباب المفتوح، أي أن تغيير وضعية الشركاء لا يؤدي الى تغيير الوضع القانوني للمستثمرة الفلاحية. وأنه يترتب عن أي إخلال بالالتزامات الناشئة عن قيام المستثمرات الفلاحية قابلية عقد الامتياز للفسخ الإداري.

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في كونها تسعى إلى دراسة أهمية تحسين استغلال الأراضي الفلاحية سواء من خلال فهم النصوص أو تقييم آليات تطبيقها، كما اتفقت كل الدراسات على وجود مشكلات تطبيقية في الميدان مثل تعقيد الإجراءات وضعف التأطير الإداري وتداخل الصلاحيات، كما أن جميع الدراسات أبرزت الدور المحوري للمستفيدين من الأراضي الفلاحية وضرورة تمكينهم قانونيا وماديا لضمان النجاح، وسواء في الدراسات السابقة أو الحالية فهناك اتفاق على محدودية أداء المستثمرات الفلاحية بسبب مشكلات التمويل وضعف التكوين، كما تتقاسم هذه الدراسات هدفا رئيسيا يتمثل في دراسة أهمية ترقية القطاع الفلاحي في الجزائر.

يبرز الاختلاف الجوهري بين الدراسات السابقة والحالية في تحول زاوية النظر من التحليل النظري القانوني لحق الانتفاع الدائم – كما ورد في القانون 19/87 – والتركيز على الأثر العملي لعقد الامتياز وفقا للقانون 03/10في ظل التحديات التمويلية والمؤسساتية التي تواجه المستثمرات الفلاحية، كما شهدت المنهجية تحولا من الوصف والتحليل القانوني إلى التحليل الميداني التطبيقي الذي يستند إلى إحصائيات ودراسةقياسية، مما يعكس تطورا في طبيعة البحث ومجالاته من القانون البحت إلى التداخل مع الاقتصاد والتنمية.

8-هيكل الدراسة

قصد الإلمام بكل الجوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي ودوره في تعزيز القطاع الفلاحي حيث يضم ثلاث مباحث خصص الأول للمفاهيم الأساسية حولالمستثمرات الفلاحية، أما الثاني الإطار المفاهيمي للقطاع الفلاحي، أما المبحث الثالث فكان حول طرق دعم القطاع الفلاحي للمستثمرات الفلاحية في الجزائر؛

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثرالاستثمار الفلاحيعلى نموالناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 1996-2024، باستخدام نموذج ARDLاعتمادا على برنامج Eviews12

الفصل الأول

الاستثمار الفلاحي ودوره في تعزيز القطاع الفلاحي

تمهيد

يمثل الاستثمار الفلاحي أحد المداخل الرئيسة لترقية القطاع الزراعي، باعتباره أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا في الدول التي تعتمد بشكل كبير على النشاطات الفلاحية، كما هو الحال في الجزائر. وقد حظي هذا القطاع بأهمية بالغة لدى المشرع الجزائري، الذي عمل على إدخال إصلاحات هيكلية وقانونية تهدف إلى تحسين استغلال الأراضي الفلاحية وتفعيل دور المستفيدين منها في رفع الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.

وفي هذا السياق، أقرت الدولة آلية "الامتياز" كإطار قانوني جديد لاستغلال الأراضي الفلاحية، ما أدى إلى ظهور ما يعرف بـ"المستثمرات الفلاحية"، سواء في صيغتها الجماعية أو الفردية، والتي تعد اليوم من أبرز أدوات تجسيد السياسة الفلاحية الجديدة. ويعول على هذه المستثمرات في تفعيل النشاط الفلاحي وتنويعه، واستقطاب رؤوس الأموال نحو المجال الزراعي، بما يضمن تنمية ريفية شاملة ومستدامة.

وبناءعليه، يتناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالاستثمار الفلاحي والمستثمرات الفلاحية، من حيث التعريف، الأنواع، والشروط القانونية، مع التركيز على أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما يعالج خصائص القطاع الفلاحي وأهم المعوقات التي تواجهه، بالإضافة إلى الجهود والإصلاحات المبذولة للنهوض به، وهو ما يتيح فهما أعمق للسياق الذي تندرج فيه هذه الدراسة.

1- مفاهيم أساسية حول المستثمرات الفلاحية

تتكون الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة في شكل مستثمرات فلاحية، وذلك لاستغلالها كقاعدة عامة جماعيا وفرديا، حسب حصص متساوية بين كل عضو من أعضاء المستثمرة الفلاحية، والهدف من تكريس مبدأ الاستغلال الجماعي للأراضي الفلاحية هو المحافظة على تلك الأراضي.

1-1-تعريف الاستثمار الفلاحي

تعرف الاستثمار الفلاحي بانه كل مجهود هادف سواء من طرف شخص عمومي او خاص من اجل تحقيق ربح مالي في القطاع الفلاحي , و قد نجد هناك استثمار لا يهدف ماليا مباشرة بل يحقق المنفعة العامة و هو ما يعرف بالاستثمار المستقل(بوشايلة و قلقول، 2023/2022، صفحة 30).

كما يعرف الاستثمار الفلاحي على أنه دمج عوامل إنتاج المتوافرة في الفلاحة(الأرض، العمل، ورأس المال)، وتشغيلها بقصد إنتاج الموارد الفلاحية لسد حاجات المستهلكين والحصول على أفضل نتائج ممكنة فيما يخص إنتاج الغذاء وتوفيره. أو هو استغلال الأمثل للأراض فلاحية للحصول على أعلى إنتاج مه احتفاظ بأعلى قدر ممكن من الخصوبة.(قدور فلاق و العرجاني، 2018-2019، صفحة 7)

يعتبر الاستثمار الزراعي احد انواع الاستثمارات المنتجة، ويأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث نجد المستثمر يتخلى فيه عن راس المال بشكله النقدي ويقوم باستبداله بأصول وسلع انتاجية (كالأراضي.....) ويقوم بإدماجها لإنتاج سلع زراعية لسد حاجيات المستهلكين والحصول على افضل عائد ممكن والمتمثل في الربح بالنسبة للمستثمر.(عيادي، 2020، صفحة 359).

ومنه فإن الاستثمار الفلاحي هو عملية استقطاب وتوظيف وتوجيه رؤوس الأموال نحو القطاع الفلاحي، كأحد الأنشطة الاقتصادية بهدف الاستفادة من الثروات الطبيعية، وخلق وإقامة مشاريع فلاحية اقتصادية تنموية تمكن من النهوض وتطوير الاقتصاد الوطني والمحلي، وتلبية حاجات السوق من السلع الزراعية والحيوانية.(بن صوشة، 2024، صفحة 169)

1-2-تعريف المستثمرات الفلاحية

ورد تعريف المستثمرة الفلاحية بمقتضى نص المادة 46 من قانون التوجيه الفلاحي 08-16 السابق الذكر وذلك من خلال تحديد مشتملاتها، والتي تشمل كل من الأملاك المنقول وغير المنقول، وكذا من مجموع قطعان المواشي والدواجن والحقول والبساتين. فالمستثمرة الفلاحية بمفهوم نص المادة 46 هي عبارة عن وحدة إنتاجية، والمقصودة بالوحدة الإنتاجية كل كيان أو منشأة فلاحية مستغلة ذاتيا بصفة فردية أو جماعية بغرض تعزيز الإنتاجية.(بن خديم و بوشيربي، 2025، صفحة 245)

عرفت الحكومة أثناء عرضها لمشروع رقم 87-19 أمام المجلس الوطني الشعبي مصطلح المستثمرة الفلاحية : "على أنها تعني إيجاد وسائل جديدة للاستغلال "، لأن الهدف من هذا النظام إضفاء قيمة على الوحدة

الفلاحية، بحيث لا تكتفي باستعمال الوسائل الموجودة بل تزيد من وسائل قيمة الإنتاج وتشجع المنتجين على الاستثمار، بتوظيف أموالهم وفوائدهم من الربح للنهوض بهذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الوطني.(عطوي، 2019، صفحة 27)

أما من الناحية الاقتصادية فقد عرفها البعض بأنها "وحدة ترابية مسيرة ومستغلة طيلة السنة من طرف شخص أو عدة أشخاص تنظم وسائل الانتاج ..... وذلك لخدمة الإنتاج الفلاحي. وقانونا تكون ملكا للشخص الذي يستغلها.(بو صبيعات، 2006-2007، صفحة 57)

إضافة إلا هذا قمنا بتعريف المستثمرات الفلاحية حسب معلوماتنا المتواضعة " ا لمستثمرات الفلاحية هي مجموعة الأملاك العقارية التابعة للدولة، الممنوحة للمنتجين بهدف ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلال أمثل ويكون هذا الاستغلال جماعيا وعلى الشيوع حسب حصص متساوية بين كل عضو من أعضاء المستثمرة الفلاحية.(جابر محمد، 2015/2014، صفحة 7).

1-3-انواع المستثمرات الفلاحية

باستقراء القانون رقم 03/10يلاحظ أن المشرع أكد على مواصلة العمل بنفس التقسيم الجماعي والفردي للمستثمرات واستغلالهم عن طريق الامتياز المنصوص عليه في هذا القانون وجاء ذلك في المادة 5(نصت المادة 5 من القانون رقم 10/03 على أنه:" يمنح الامتياز المنصوص عليه في هذا القانون، لأعضاء المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية الذين استفادوا من احكام القانون رقم 87/19....)، ويمكن التمييز بين الأنواع التالية للمستثمرات الفلاحية:

1-3-1-المستثمرات الفلاحية الجماعية

تكون المستثمرات الفلاحية الجماعية في شكل أراضي جماعية متجانسة تتطابق مساحتها مع عدد المنتجين الذين تتألف منهم الجماعة، وقدرتهم على العمل مع مناهج الإنتاج المتوفرة وقدرات الأراضي، بحيث تستغل هذه المستثمرات الجماعية وعلى الشيوع حسب حصص متساوية بين كل عضو من اعضاء المستثمرة الفلاحية الجماعية.(جابر ، 2014-2015، صفحة 9)

كما قدتتمتعالمستثمرات الفلاحية الجماعية بالشخصية المعنوية من خلال ما جاء في النص المادة 14 من القانون 19/87 و التي نصتعلى ما يلي :(محمد، 2019، صفحة 150)

"تتمتع المستثمرة الفلاحية الجماعية بكامل الأهلية القانونية في الاشتراط و الالتزام و التعاقد طبقا لقواعد القانون المدني و أحكام التشريع المعمول بها " .

1-3-2-المستثمرات الفلاحية الفردية

المستثمرة الفلاحية الفردية هي التي تكون تحت تصرف شخص واحد لا يكون مسؤولا إلا بقدر ما قدمه من حصص فيها تطبيقا لمبدأ الاستقلال المالي، والمستثمرة الفلاحية الفردية تشبه إلى أبعد الحدود الشركة ذات المسؤولية المحدودة حسب التشريع الفرنسي.

كما نصت المادة 37 من القانون على انه : "اذا بقيت -بعد تكوين المستثمرات الفلاحية الجماعية- قطع ارضية لا يتلاءم حجمها مع طاقة عمل اقل الجماعات عددا، و او لا يمكن ادماجها ضمن مستثمرة اخرى بسبب عزلتها او بعدها، فانه يمكن منحها لاستثمار فردي وفق الشروط المحددة في المادة 10 من هذا القانون "

نستنتج من خلال هذا النص ان المستثمرات الفلاحية الفردية تخضع للشروط التالية :

- بقاء قطع ارضية لا يتلاءم حجمها مع طاقة عمل اقل الجماعات عددا؛
- عدم امكانية دمج هذه القطع ضمن مستثمرة اخرى بسبب عزلتها او بعدها .(صغايرية و اعبيزي، 2022/2021، صفحة 11)

1-4-شروط إنشاء المستثمرة الفلاحية

نظم المشرع الجزائري شروط إنشاء المستثمرات الفلاحية، بهدف تنظيم القطاع الفلاحي وضمان استغلال الأمثل للأراضي وتحسين الإنتاج الزراعي، ويمكن تقسيم هذه الشروط كما يلي:

1-4-1-شروط متعلقة بكيفية المشاركة

- **تعدد الشركاء:** يقتضي لفظ الشراكة أن يكون هناك أكثر من شريك، معنى ذلك أنه يشترط لانعقاد عقد الشراكة الفلاحية توفر شخصان أو أكثر للمساهمة في استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة الممنوحة في إطار الامتياز؛
- **نية الاشتراك:** يتجلى مظاهر هذا الركن في تقديم الحصص، وتنظيم المستثمرة الفلاحية، فنية الاشتراك بغية تحقيق الارباح لتوزيعه فيما بينهم ، وكذا تحمل المخاطرة المشتركة التي قد تنجم من انهيار المشروع الفلاحي؛(بوكروش و زهدور، 2021، صفحة 11)
- **تقديم حصص و اقتسام الأرباح و الأعباء :** ويترتب ذلك على المستثمرين اتفاقيهم حول طريقة العمل والانتاج واقتسام الارباح وتحمل الخسائر والاعباء في حال تواجدها، على ان يكون الاتفاق منصفا ويحقق العدالة والمساواة بين جميع الاعضاء .(عواطف، 2019، صفحة 475)

2-4-1-شروط متعلقة بالمستفيدين

من أهم الشروط المتعلقة بالمستفيدين:

- **ان يكون شخصا طبيعيا من جنسية جزائرية:** اشترط القانون رقم 03/10 على كل مستفيد من حق امتياز في إطار أحكام هذا القانون أن يكون شخصا طبيعيا من جنسية جزائرية، دون تحديد ما إذا كانت هذه الجنسية الأصلية أم مكتسبة، وهو ما نصت عليه المادة 04 من القانون رقم 03/10 ؛

- **ألا يكون قد سلك سلوكا غير مشرف أثناء الثورة التحريرية:**اشتراط أيضا القانون رقم 03/10 بالإضافة إلى شرط الجنسية ، وأن يكون المستفيد شخصا طبيعيا، شرط ألا يكون قد سلك سلوكا غير مشرف أثناء الثورة التحريرية، لأن من خان وطنه ودينه وشعبه لا يؤتمن على أراضي الوطنية؛(لعشاش، 2018، صفحة 5)
- ان يكون قد مارس نشاطا فلاحيا ضمن مستثمرة فلاحية جماعية أو فردية بمقتضى عقد إداري مسجل ومشهر بالمحافظة العقارية أو بموجب قرار من الوالي؛
- يجب أن يكون قد وفى بكافة الالتزامات المنصوص عليها في القانون 19/87.

1-4-3-شروط متعلقة بكيفية استغلال الوعاء العقاري

الشروط التي يجب على المستثمرين أن تتوفر فيهم من أجل استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للدولة تتمثل في:

- استغلال لأراضيهم بصفة مباشرة وشخصية؛
- يجب عليهم المحافظة على الوجهة الفلاحية للأرض؛
- يجب عليهم حماية الاملاك السطحية الملحقة بها؛
- يمنع عليهم التأجير من الباطن .(بن قيراط و نقجان، 2023-2024، الصفحات 42-43)

1-5-أهمية المستثمرات الفلاحية

المستثمرات الفلاحية تلعب دورا حيويا في الاقتصاد ومن ابرز جوانب أهميتها :

1-5-1-الأهمية الاقتصادية

- توفير فرص العمل؛
- المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ؛
- تنمية الصادرات الزراعية؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي.

1-5-2-الأهمية الاجتماعية

- تنمية المناطق الريفية؛
- تحسين مستوى معيشية المزارعين ؛
- الحد من الهجرة من الريف الى المدن؛
- تعزيز التنمية الريفية المستدامة.

1-5-3-الأهمية البيئية

- المحافظة على التنوع البيولوجي؛
- حماية التربة من التصحر؛

- المساهمة في التوازن البيئي.(الزعبي، 2023)

1-4-5-الأهمية الغذائية

- توفير المنتجات الغذائية الاساسية؛
- تحقيق الامن الغذائي ؛
- تلبية احتياجات السكان المتزايدة .(محمد السيد، 2018)

2-الإطارالمفاهيم للقطاع الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاستراتيجية، ويكتسب أهميته باعتباره مصدرا أساسيا للغذاء ويستوعب نسبة معتبرة من العمالة،كما يعتبر موردا للعملة الصعبة من خلال المنتجات المصدرة، كما يلعب أيضا دورا مهما في توازن الاقتصاد لأي الدولة.

2-1-تعريف القطاع الفلاحي

يستخدم القطاع الفلاحي غاليا في البلدان المغاربية(المغرب، الجزائر وتونس) للإشارة الي جميع الأنشطة المرتبطة بالإنتاج الزراعي وتربية المواشي والصيد البحري. أما القطاع الزراعي هو المصطلح الأكثر شيوعا في المشرق العربي، ويشير الى الأنشطة المتعلقة بإنتاج المحاصيل النباتية وغيرها، لهذا سيتم تعريف القطاع الفلاحي.

تعريف الفلاحة

الفلاحة هي جميع الأنشطة التي يقوم بها الفلاحون للنهوض بعملية الإنتاج لتحسين نمو الإنتاج النباتي والحيواني وذلك بقصد توافرها للإنسان.(بن زاهية و عبد الحفيظ، 2014-2015، صفحة 6)

كما تعرف الفلاحة أيضا على أنها "علم وفن صناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان، وتعتبر علم لأنها تعتمد وتقوم على إجراءات وقواعد معينة، وفن لأنها قائمة بشكل أساسي على مهارات الفلاح وقدرته على الإبداع والابتكار في هذا المجال .(هاني، 2021، صفحة 18)

الفلاحية أيضا هي كل المجهودات الإنتاجية للإنسان المستقر نسبيا لزيادة وتحسين نمو النباتات باختيار أحسن البذور والأسمدة وإعطاء النباتات كميات المياه التي يحتاجها.(جرفي و بو طيب، 2019، صفحة 91)

كما تعتبر الفلاحة مجموعة من الأنشطة التي تهدف بشكل رئيسي إلى خدمة الأرض، وبشكل عام هي مجموعة الأعمال التي يتم من خلالها تسخير البيئة والطبيعة من قبل الإنسان لإنتاج مختلف المحاصيل الحيوانية والنباتية، ودعم الثروة السمكية.(بوسنة و بن سلمان، 2022-2023، صفحة 12)

2-2-خصائص القطاع الفلاحي

تختلف الفلاحة عن باقي الحرف الاخرى من خلال عدة خصائص نذكر منها:

- **ثبات كمية الموارد الاقتصادية الزراعية:** تتميز الموارد الاقتصادية بالثبات على مستوى القطاع الواحد، وهذه الخاصية تعني أن الغرض من هذه الموارد محدد أو شبه ثابت في نشاط محدد، مما يؤدي بشكل أو بآخر إلى ما يستخدم منها لا يعد ذا جدوى إلا في هذا القطاع، ما لم يحدث هذا الاستخدام تغييرا كبيرا في العملية الإنتاجية، أن الخاصية الثبات هذه جاءت بسبب خصوصية هذه الموارد لكل القطاع الزراعي، فهي شديدة التخصص على الحد الذي تنخفض فيها قيمتها الاستهلاكية إلى حد كبير خارج القطاع الزراعي؛(جودي و بودور، 2015-2016، صفحة 62)
- **موسمية الانتاج الزراعي:**يقصد بموسمية الإنتاج الفلاحي أن الزراعة المحصول وحصاده والعمليات الإنتاجية الفلاحية الأخرى تتم في مواسم معينة وذلك بسبب العوامل الجوية والطبيعية، ويترتب على موسمية الإنتاج الفلاحي موسمية العمل الفلاحي وموسمية الدخول الفلاحية وكذلك موسمية الصناعات التي يعتمد إنتاجها على المواد الخام الفلاحية؛
- **ضعف وصعوبة تمويل الزراعي:** يعود سبب صعوبة تمويل الزراعة الى طول مدة الإنتاج وكذا المخاطرة التي تهدد سلامة المنتوج؛
- **اندماج الإدارة والحيازة في الزراعة:** طبيعة الزراعة تجعل من الضروري قيام الزراع بوظيفتي الإدارة والحيازة في آن واحد وهذا ما لا نجده في المنشآت الصناعية والتجارية الحديثة، حيث أن الإدارة تكون منفصلة عن الملكية؛(بوحداجة، 2015-2016، صفحة 6)
- صعوبة تحديد التكاليف الزراعية؛
- تنوع خصائص السلع الزراعية .(مكرسي و بوعكاز، 2023، صفحة 73)

2-3-أهمية القطاع الفلاحي

يكتسي هذا القطاع أهمية بالغة نبرز ذلك من خلال ما يلي:

- يعتبر مصدر رئيسيا لرأس المال اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث زيادة رأس المال تحفز الاستثمار في الأنشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني؛
- يعتبر القطاع الفلاحي ركيزة للقطاع الصناعي، فهو أساس الصناعات الغذائية مثل صناعة الأجبان والألبان، ومختلف المصبرات والعصائر؛
- يساهم القطاع الفلاحي في إنعاش التجارة الخارجية من خلال رفع من الصادرات الفلاحية لمختلف شعب الإنتاج الفلاحي؛
- يمتص نسبة عالية من البطالة عن طريق استقطاب حجم عمالة كبير من يد العاملة الكلية؛
- المنتجات الزراعية الوطنية لديها تميز في الأسواق الدولية كونها منتجات بيو(منتجات عضوية). (أوريسي و بو عزيز، 2023، صفحة 304)

2-4-معوقات القطاع الفلاحة في الجزائر

رغم الجهود المبذولة والامكانيات المادية والمالية المسخرة في مجال القطاع الفلاحي ، والسعي المتواصل إلى تحسين هذا القطاع الحيوي في الجزائر، إلا أنه لا يزال يعاني من العديد من العراقيل المتمثل فيما يلي:

- **فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعية:** حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعة ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات وحيازتهما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية؛
- **انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح:** يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها؛
- **التصحر:** الذي يعد من أخطر الظواهر الطبيعية على القطاع الفلاحي؛(همكة، 2020، الصفحات 129-130)
- ضعف الاستثمار في القطاع الفلاحي بسبب عامل المخاطرة ؛
- مشكل تنظيم العقار الفلاحي ؛
- تفشي الأوبئة والأمراض التي تفتك بالثروة النباتية والحيوانية، بالإضافة الى الجفاف وظاهرة التصحر؛(سعاد و طالبي، 2024، صفحة 236)
- غلاء مستلزمات الإنتاج وارتفاع تكاليفها مع ندرتها النسبية؛
- تراجع البحث الزراعي ونقص في عدد الباحثين في القطاع الفلاحة؛
- عدم الاستقرار في إدارة المعهد الوطني للبحث الفلاحي؛
- ضعف البنية التحتية، عزوف الشباب عن العمل بالقطاع الفلاحي؛
- نقص في تمويل المحلي والأجنبي وضعف الاستثمارات بسبب ندرة رؤوس الأموال.(عبد الباقي و طيبي، 2024، صفحة 6)

2-5-الحلول المقترحة للنهوض بالقطاع الفلاحي

يشكل القطاع الفلاحي في الجزائر أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، خاصة في ظل التحديات الديمغرافية والمناخية التي تواجهها البلاد، ورغم الإمكانيات الزراعية الهائلة التي تمتع بها الجزائر، من أراضٍ شاسعة (أكثر من 40 مليون هكتار صالحة للزراعة) وتنوع مناخي، إلا أن القطاع لا يزال يعاني من ضعف الإنتاجية، وارتفاع التبعية للواردات الغذائية، وتأثيرات التغيرات المناخية كالجفاف والتصحر، وهذا عبر مجموعة من التدابير التي نرى أنها قد تساعد على معالجة أهم الاختلالات والنقائص ذات الصلة بالقطاع، وذلك كما يلي:(شاقور و بن دخان، 2022-2023، صفحة 57)

- تهيئة الظروف التشريعية والقانونية التي تضمن تدعيم وتشجيع واستقطاب الاستثمار الفلاحي المحلي والأجنبي؛
- ترقية وتطوير فروع الصناعات الغذائية، بهدف زيادة الطلب على المنتوجات الفلاحية، وهو ما من شأنه تشجيع على زيادة إنتاجهم؛
- الاهتمام بتكوين وتأهيل الموارد البشرية العاملة والمرتبطة بالقطاع الفلاحي، سواء الفلاحين المباشرين، أو المؤطرين والتقنيين والإداريين؛
- جعل برامج التكوين في المعاهد الفلاحية مرتبطة بالواقع الفلاحي وتستجيب لمتطلباته؛

- وضع استراتيجية وطنية للري الفلاحي وشبكات السدود، من أجل توسيع المساحات الزراعية، لما لذلك من أثر على زيادة الإنتاج وتحسين مردودية النشاط الزراعي.

3- طرق دعم القطاع الفلاحي للمستثمرات الفلاحية في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر من المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يسهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل، وفي إطار سعي الجزائر لتعزيز هذا القطاع الحيوي وتنويع الاقتصاد، اعتمدت الدولة على مجموعة من آليات الداعمة للمستثمرات الفلاحية، تتضمن من خلالها آليات الدعم و برامج تمويلية وصناديق دعم متنوعة.

3-1-آليات دعم القطاع الفلاحي للمستثمرات الفلاحية

قامت الجزائر بتطبيق جملة من الآليات تهدف من خلالها إلى تحسين مستوى الحياة في الأرياف والقضاء على كل المشاكل التي تحيط بقطاع الفلاحة:

3-1-1-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار"ANDI"

عرف المشرع الجزائري الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في نص المرسوم التنفيذي رقم06_356 على أنها: مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات.(جيلالي، 2023، صفحة 235)

قامت الوكالة الوطنية للاستثمار بالاعتماد على عدة إجراءات تسمح بتحفيز الاستثمارات في قطاع الفلاحة كما يلي:(سراج و ناويس، 2022، صفحة 104)

- دعم تنمية إنتاج الحليب، اللحوم ؛
- تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار(الزيتون، التمور، منتوجات الأشجار المثمرة)؛
- تعفى البذور الموجهة لإنتاج الموارد الزراعية والغذائية من الرسوم الجمركية عند الاستيراد ؛
- تطبيق معدل تخفيض قدره7 % من الرسم على القيمة المضافة على المواد الأولية، المواد التي تدخل في صناعة المواد الغذائية للتغذية الحيوانية للدواجن كذلك لحم الدجاج والبيض للاستهلاك.

3-1-2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

استحدثت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08/09/1996، ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى متابعة نشاطها الوزير المكلف بالتشغيل. وهي تتمتع الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع جهوية ومحلية، ومن مهامها:(شهيب، 2019، صفحة 9)

- تقديم الدعم والاستشارة للشباب المقدمين على إقامة مشاريع، ومتابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة فترة تنفيذها؛

- تزويد المستثمرين بكل المعلومات المتعلقة بممارسة نشاطهم سواء في الجانب الاقتصادي، التقني، التشريعي أو التنظيمي.

3-1-3-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة، تقوم بدعم المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع، يسيرها مجلس توجيه ويديرها مدير عام، تمتع هي الوكالة بالشخصية المعنوية، ومقرها الرئيسي الجزائر العاصمة ولديها 10 فروع و49 تنسيقية.(بركان، يوسكار، و حقاين، 2022، صفحة 426)

ولقد تم استحداث أسلوب جديد للقرض المصغرة دخل حيز التطبيق سنة 2005م، وتم تكليف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر به، إذ تتولى الإشراف على صندوق الضمان التعاضدي للقرض المصغر، الذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة، إذ تمنح الوكالة خطين من القروض، فالأول هو بقيمة 400.000,00دج في مجالات استثمارية متعددة، بما فيها قطاعي الفلاحة والصيد البحري، والثاني بسلفة قيمتها 30.000دج للحصول على المواد الأولية موجه بدرجة الأولى للصناعة التقليدية .(بوزيان، 2016، الصفحات 179-178)

4-1-3-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

أسس الصندوق بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية1994، حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وكمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة 3 آليات منفذة هي:(خلخال و عماري، 2021، صفحة 41)

- التأمين عن البطالة؛
- جهاز دعم إحداث النشاطات وتوسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر 30-50سنة؛
- جهاز تشجيع ودعم ترقية الشغل.

5-1-3-بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم القروض التي يقدمها البنك للفلاحي: قرض الرفيق، قرض التحدي والقرض الإيجاري

- **قرض الرفيق:**القرض الرفيق هو قرض مدته سنة واحدة، يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية فهو الوحيد الذي يمتلك اتفاقية مع الوزارة تم المصادقة عليها في إطار القانون التكميلي لسنة 2008 الامر رقم 02/08 بتاريخ 24 جويلية 2008، حيث كل المستفيد من القرض يسدد مستحقاته خلال سنة واحدة له الحق أن تدفع الوزارة الفوائد المترتبة عن هذا القرض.(كاهكي و بن الصيد، 2023-2024، صفحة 6)
- **قرض التحدي:**هو قرض استثماري مدعوم جزئيا من قبل الدولة، يتم منحه في إطار تأسيس مزارع أو مستثمرات فلاحية جديدة وتربية المواشي أو استغلال الأراضي الفلاحية، التي لم يسبق استغلالها في

مشاريع فلاحية سواء كانت تحت الملكية الخاصة أو العامة، يمنح هذا القرض إلى الأشخاص الطبعيين أو المعنويين، والذين يملكون مواصفات الفلاح.(ولد عامر و زبالح، 2022-2023، صفحة 31)

- **قرض الإيجاري:**يعرف البنك القرض الإيجاري على أنه عملية مالية وتجارية، تنتج علاقة بين البنك ومختلف المتعاملين الاقتصاديين في اطار عقد كراء للتجهيزات والمعدات، التي تدخل المباشرة في تجسيد المشروع الاستثماري، كما يعرف على أنه عقد يربط بين البنك وطالب القرض لكراء معدات وتجهيزات تدخل مباشرة في تجسيد المشاريع الفلاحية مثلا الجرارات.(مازة، 2020، صفحة 222)

3-1-6صناديق الدعم الفلاحي

تم تأسيس العديد من صناديق الدعم الفلاحي في الجزائر بهدف دعم القطاع وتعزيز مكانته بين باقي القطاعات الاقتصادية، ويمكن تقسيم هذه الصناديق حسب الفترات كما يلي:

- **صناديق الدعم الفلاحي للفترة 2000-2009**

عملت الدولة على دعم القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2009بتفعيل الصناديق الدعم الفلاحي، من أجل تحقيق أهداف برامج التنمية الفلاحي في الجزائر، حيث تم توظيف مجموعة من الأجهزة والخدمات المساعدة نفصلها في الآتي:

الشكل(1-1) : صناديق الدعم الفلاحي للفترة 2000-2009

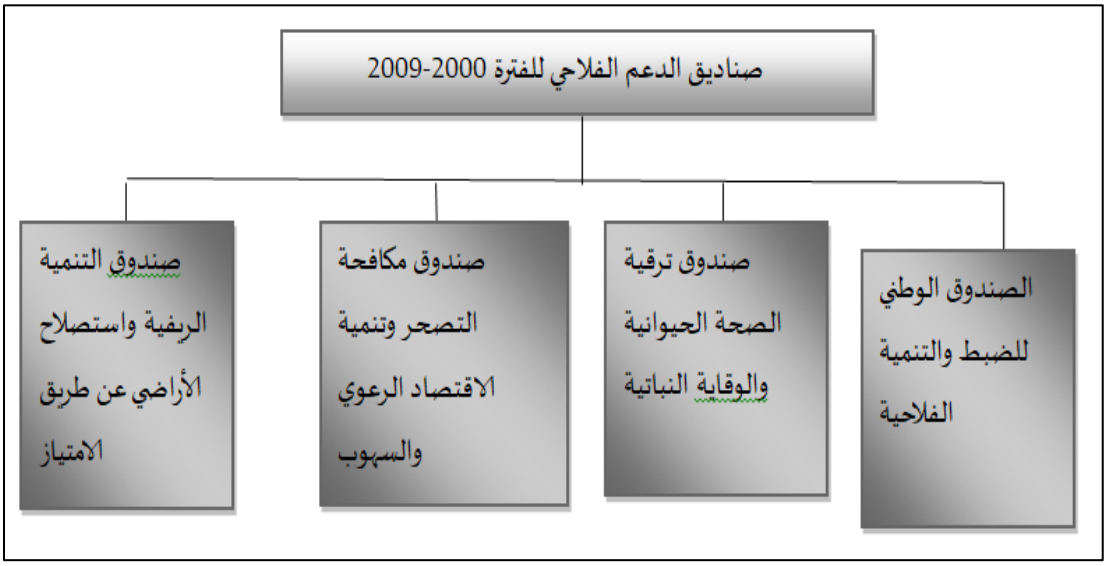

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات الواضحة أعلاه

- **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:** تتكون إيرادات الصندوق من مساهمة الدولة والمنتوجات شبه الجبائية، ومنتوجات التوظيف والهبات، أما النفقات فتتمثل في دعم الدولة المخصص لتنمية الإنتاج والانتاجية، وتثمين الموارد الفلاحية والتسويق، والتخزين وعمليات الري، وحماية الثروة النباتية والحيوانية .....؛(شعابنة، 2017، صفحة 310)
- **صندوق ترقية الصحة الحيو انية والوقاية النباتية:** يقوم بدعم كل الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة النباتية، وكذا الحملات التحسيسية في هذا المجال حماية الصحة النباتية، وتكفل التحكم في النظام الصحي والمراقبة الصحية، والتكفل بالمصاريف المرتبطة بإتلاف أو حرق جثث الحيوانات ؛
- **صندوق مكافحة التصحروتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:** بهدف تقديم الإعانات للنشاطات تنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعة الرعوية، كإعانات الموجهة لمكافحة التصحر ، كذا صيانة وتنمية المراعي.....؛ (تمار و عز الدين، 2019، الصفحات 41-43)
- **صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** أنشأ الصندوق بمقتضى القانون 11-02 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002، ليحل محل صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز، الذي أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 1998، يهدف هذا الصندوق إلى تثبيت سكان الأرياف للحد من النزوح الريفي . (قرامطية، 2013، صفحة 35)

- **صناديق الدعم الفلاحي للفترة 2010-2014**

قامت الدولة في إطار برنامج إعادة التجديد الفلاحي والريفي بضبط تصنيفات جديدة لصناديق الدعم حيث تم ضمها ضمن صندوقين يعمل أحدهما لصالح برامج التجديد الفلاحي، والثاني لصالح برامج التجديد الريفي، وكان هذا التصنيف كالآتي:

الشكل (1-2) : تصنيف صناديق دعم القطاع الزراعي في الجزائر للفترة 2010-2014

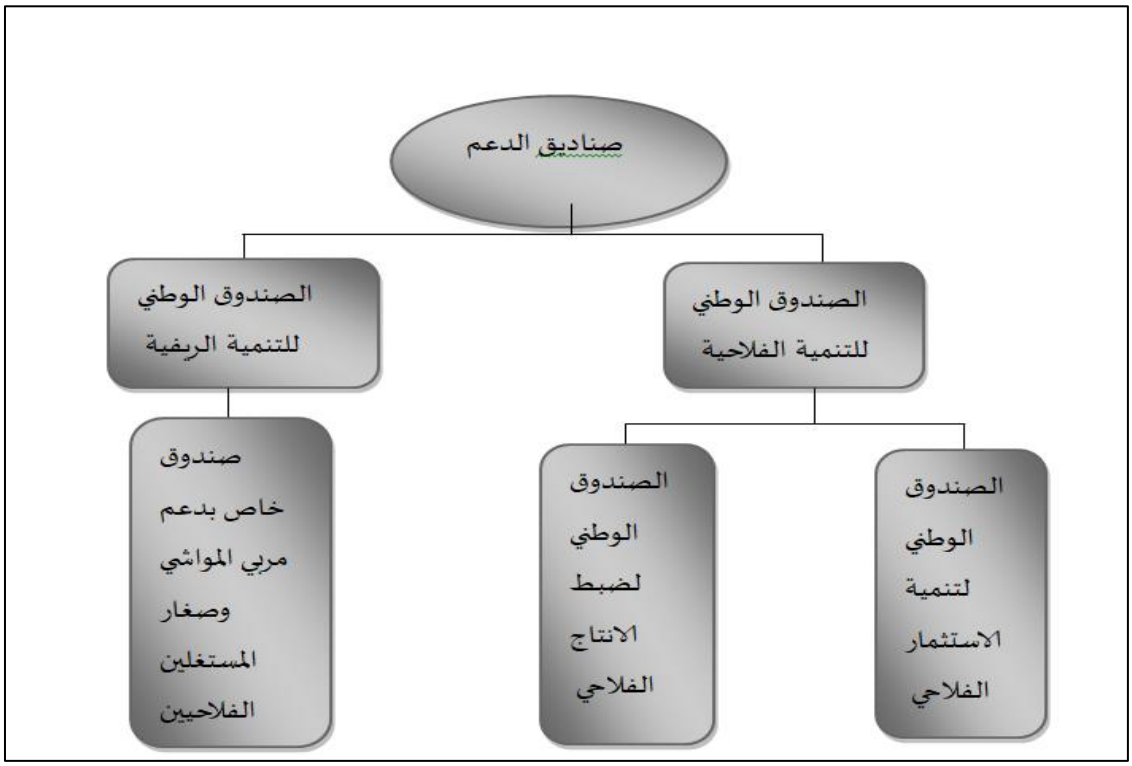

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على.(الجريدة الرسمية اتفاقات دولية، قوانين، ومراسم، قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات، وبلاغات، العدد30، السنة الواحدة والخمسون، 2014)

- **الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA:** كانت مهمته دعم المشاريع الاستثمارية والمتمثلة في: تثمين الانتاج و الانتاجية الفلاحية، عمليات تطوير الري الفلاحي؛
- **الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي FNRPA:** يقوم بدعم النشاطات المحددة في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 أفريل 2006، الإعانات الموجهة للتكفل بالمصاريف المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية بالنسبة للمنتجات المهمة كالحبوب والحليب وهذا لحماية مداخيل الفلاحيين؛(خامد، 2024، الصفحات 125-127)
- **صندوق خاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين:** أنشأ صندوق بمقتضى القانون مؤرخ في 07 مارس 2010،ويعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 09-150 المؤرخ في 2 مايو 2009 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 126-302 الذي عنوانه صندوق خاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 7 مارس 2010، صفحة 5)، يهدف الى مساعدتهم على تطوير نشاطاتهم، وتحسين مستوى الإنتاج، باعتبارها أحد العوامل الأساسية لدفع عجلة التنمية ونهوض بالقطاع الفلاحي.(هواري، 2013-10-13)

- **صندوق الوطني للتعاون الفلاحي**

يعود تاريخ إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الى سنة 1972 بموجب الأمر رقم 72-64 المؤرخ في 02 ديسمبر 1972، هدفه حماية الأملاك وأهالي المناطق الريفية والنشاطات المتعلقة بالفلاحة، وذلك على أساس روح التضامن، وهذا دون تحقيق فوائد على حساب العملاء.(بوارس و محفوظ، 2021، صفحة 56)

3-2- برامج التمويل الزراعي خلال الفترة 2000 الى2024

سعيا لتطوير القطاع الفلاحي،ومنأجل تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي، اتخذت الجزائر مجموعة من السياسات الداعمة للقطاع الفلاحي، أهمها:

3-2-1-البرامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) 2000-2004

ركز البرامج علة تكييف أساليب الإنتاج وتعزيز الإنتاج المحلي في مختلف القطاعات من خلال تخصيص ما يقرب من 240 مليار دينار جزائري مثل: مشاريع التشجير واستصلاح الأراضي في الجنوب وذلك من خلال تجسيد عدة صناديق تمويلية، نذكر أهمها:(مصطفاوي و براهيمي ، 2024، الصفحات 74-75)

- **صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** يهدف هذا البرنامج إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة الزراعة، عن طريق منح الامتياز وفقا المرسوم التنفيذي رقم 483/97، كما يهدف الى إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف وانحراف التربة واسترجاع التوازن البيئي؛(غردي و بن نير، صفحة 202)
- **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:** يقوم بتقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الفلاحي، وحماية وتحسين المداخيل الفلاحين، من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، وتوسيع مجال الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي؛(Bokreta, 2022, p. 118)
- **صندوق ترقية الصحة الحيو انية والوقاية النباتية:**يقوم بدعم كل الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، وكذا الحملات التحسيسية في هذا المجال، كما يقوم بتقديم التعويضات للحالات إتلاف وحرق الحيوانات المذبوحة أو الهالكة.(غردي و بن نير، صفحة 203).

3-2-2-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(PNDAR)2002-2009

عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التكوين التقني والدعم المالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.(صيفي، 2014-2015، صفحة 165)

من أجل تحقيق استراتيجية التنمية الفلاحية وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عدة تدابير وبرامج ووسائل تأطير لتشييد زراعة متطورة والمتمثلة في:

- **تدعيم الإنتاج:**تكثيف إنتاج الحبوب بتقديم دعم لمنتجي الحبوب، تقديم الدعم لاقتناء عوامل الانتاج الزراعية من بذور وأسمدة، تنمية السقي الفلاحي، دعم الموارد الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛

- **تكييف أنظمة الإنتاج:** يعتمد هذا البرامج في تنفيذه على نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسين، ويستمد هذا النظام ميزاته في كونه: يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل للفلاحين؛
- **استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة، وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات في الميدان، تشرك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاة ومدراء الصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع؛
- **التمويل الفلاحي:** تكفل بعملية التمويل في البداية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وصناديقه الجهوية ثم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليقوما بتسيير الصناديق العمومية، وكذا المهام المتعلقة بالقروض والتأمينات الفلاحية؛(خيراني، 2022، الصفحات 1325-1324)
- **التأطير التقني والإداري:** سعت إلى التحكم في أحداث الأساليب الزراعية والهندسية الوراثية ونظام المعلومات الجغرافية وأنظمة الحاسوب وغيرها، وهذا يتطلب الاهتمام أكثر بمراكز البحوث الزراعية وتفعيل أدوار معاهد التكوين والإرشاد الفلاحي.(عودة و مبطوش، 2014-2015، صفحة 85)

3-2-3-سياسة التجديد الفلاحي والريفي (PRAR) والمخطط الخماسي2009-2019

يتمثل هذا البرامج من مجموع من مشاريع جواريه للتنمية الفلاحية والريفية المندمجة، متكونة من سلسلة من العمليات المدمجة التي تهدف إلى تطوير شروط حياة سكان الريف، عن طريق إعادة تهيئة الأرياف والقصور في الصحراء، وتنويع النشاطات الاقتصادية في الأوساط الريفية، وحماية وتثمين الموارد الطبيعية والتراث الريفي المادي وغير المادي، وتعزيز الفلاحة في الأرياف للنهوض بالقطاع الفلاحي، عدم النزوح من الريف الى المدينة(بركان ز.)، وتركز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز :

الشكل(1-3) : ركائز سياسة التجديد الفلاحي

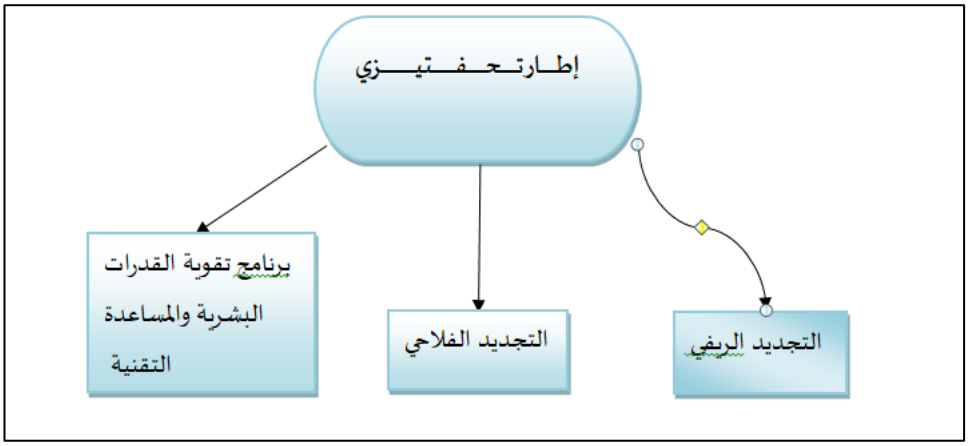

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض و آفاق، ماي، 2012، ص6

- **التجديد الريفي:** يهدف هذا برنامج إلى تحقيق تنمية مستدامة للأقاليم الريفية، من خلال إنجاز مشاريع حيوية، وهذا من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية كتوصيلها بالكهرباء،

وتنويع الأنشطة الاقتصادية بها من خلال خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترتكز أيضا على حماية وتثمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية؛(جرفي، سفيان، و السبتي، 2020، صفحة 248)

- **التجديد الفلاحي:** يهدف إلى تعزيز الانتاج، وكذا زيادة محاصيل والمنتجات الاستراتيجية، وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، كما أنه يعتمد على ثلاثة برامج رئيسية و تنفذ عن طريق:

- وحدات الاستبيان الحقلية؛
- مراكز الامتياز المتكاملة " المستثمرات الفلاحية الرائدة"؛
- المهارات والبنيات التحتية.(فضيلة و محمد، 2021، صفحة 72)

- **برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية(PRCHAT) :** يعتبر المورد البشري والدعم التقني أهم الوسائل التي وضعتها البرامج والمتمثلة في التكوين، المرافقة الجوارية المدعمة والهادفة كذلك تشخيص أنظمة الاعلام الاحصائي، ومن بين الآفاق التي يتطلع لها هذا البرنامج هو:(طير و بوزيد، 2023، صفحة 556)

- تعزيز القدرات المادية والبشرية للمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي؛
- ضرورة الرقابة البيطرية والصحة النباتية ومصالح تدقيق البذور؛
- الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي؛
- تحديث وعصرنة المناهج الإدارية للفلاحة.

- **الإطار التحفيزي:** وهو عبارة عن الإجراءات، الأدوات والأجهزة، ومتمثل في الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، وتتمثل هذه الأدوات كما يلي:(الماحي و أوزال، 2020، الصفحات 235-234)

- إعادة تركيز أجهزة الدعم أي المركزية الدعم؛
- وضع إجراءات واضحة وتحفيزية للاستثمار الخاص ولتشجيع التصدير؛
- تأمين الوصول إلى الموارد الطبيعية من مياه الري والأصول العقارية؛
- تسهيل الوصول للخدمات المالية(الشباك الوحيد، قرض التحدي، صندوق الضمان الفلاحي....)؛
- تنظيم واستقرار الأسواق.

3-2-4-برنامج توطيد النمو خلال الفترة 2015-2019

جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2019 في ظرفية خاصة، تمر بها البلاد وهي انخفاض المداخيل جراء انخفاض المداخيل عائدات الجباية البترولية، ويعتبر هذا البرنامج أحد الدعائم التنموية في الفترة الراهنة وأنشئ خصيصا لذلك، حيث تم إنشاء صندوق تسيير علميات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، وقيد هذا حساب في:(بن واضح و بلقليل، 2017، صفحة 652)

- **باب الإيرادات:** مخصصات الخزينة الممنوحة سنويا في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019؛

- **باب النفقات:** النفقات المتعلقة بتنفيذ مشاريع مسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.

3-2-5-التمويل البنكي للقطاع الفلاحي

من أجل تعزيز دور القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي، تم تخصيص مهام التكفل بهذا القطاع لصالح بنك BADR و الصندوق .CNMA الهدف الاساسي للبنك هو المساهمة في منح القروض الفلاحية بمختلف أنواعها بهدف تقوية وتعزيز القطاع الفلاحي وتكييف خدماته المالية وفقا لمتطلبات القطاع.(مزلف، 2020-2019، صفحة 48)

3-2-6-خارطة الطريق الزراعية الجزائرية 2020-2024

لقد كان القطاع الزراعي الجزائري مساهما كبيرا في اقتصاد البلاد. وفقا لخارطة الطريق التي وضعتها وزارة الزراعية الجزائرية 2020-2024، فإن الهدف هو خفض فاتورة الواردات الغذائية السنوية بمقدار 10 مليارات دولار وتطوير السلع الاستراتيجية مثل القمح والخبز (العادي) والذرة ومحاصيل السكر والبذور الزيتية. وتؤكد خارطة الطريق على أهمية تحديث نظام الري للتخفيف من الإجهاد المائي وزيادة الإنتاجية. وعلى الرغم من التحديات، ظلت سلسلة التوريد الزراعية الجزائرية مرنة خلال الوباء، حيث تجاوز الإنتاج الزراعي 25مليار دولار في عام2020.(Ratiba & Justina, 2021)

3-2-7برنامج الإرشاد الفلاحي

يعتبر الإرشاد الفلاحي كعامل من عوامل التنمية الفلاحية، كونه يعد عنصرا يرُكز على النواحي النوعية والاجتماعية للفلاح، والقصد منه مساعدة أهل الريف على مساعدة أنفسهم، إذ يتعلمون فيه عن طريق الإقناع بما توصي به معاهد الأبحاث والمحطات والتجارب الفلاحية، إلى جانب التطوير التقني والعلمي لعناصر الإنتاج الفلاحي، ما يؤدي في النهاية إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل والارتقاء بمستوى معيشتهم.(عمراني، 2015-2014، صفحة 153)

وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي: هي وحدة سمعية بصرية تُستخدم لإنتاج دعائم سمعية وبصرية مخصصة للإرشاد الجماهيري (عبر الراديو والتلفزيون وشبكات التواصل الاجتماعي)، هي دعائم على شكل إعلانات تلفزيونية أو إذاعية، تتعلق بالحملات والإنذارات الفلاحية.(الجمهورية التونسية وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري).

3-3-عقود الامتياز

إن دراسة عقد الامتياز كعقد من العقود الإدارية التي تنصب على استغلال المرافق العمومية، حيث يتطلب أن نتطرق إلى عدة نقاط أساسية، وهامة تسمح بإعطاء صورة واضحة عن هذا العقد .

3-3-1-تعريف عقود الامتياز

طبقا لما جاء في القانون 03/10 بموجب نص الرابعة منه فإن عقد الامتياز هو العقد الذي يمنح بموجبه الدولة شخصا طبيعيا من جنسية جزائرية، يدعى في صلب نص المستثمر صاحب الامتياز، وحق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وكذا الأملاك السطحية المتصلة بها، بناء على دفتر شروط يحدد عن طريق التنظيم لمدة أقصاها أربعين سنة، قابلة للتجديد مقابل دفع اتاوة سنوية.(يوسفي و دمانة، 2015، صفحة 60)

كما عرف القانون نشير أن المشرع لم يتطرق لوضع تعريف موحد للمصطلحات القانونية تاركا لها للفقه، غير أنه بالرجوع لبعض القوانين نجدها قد عرفت الامتياز، مثل المادة 76 من القانون رقم 12-05 المؤرخ في 04 2 أوت 2005 المتضمن قانون المياه عرفت الامتياز بأنه : عقد من عقود القانون العام يمنح لكل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام أو القانون الخاص يقدم طلبا بذلك طبقا للشروط المحددة في هذا القانون .(خلافة و حجاجي، 2022-2023، صفحة 23)

يرى جانب من الفقه أن عقد الامتياز هو عقد أو اتفاق تكلف الإدارة المانحة سواء كانت الدولة أو الولاية أو البلدية بموجبه شخصا طبيعيا أو معنوي، ويسمى صاحب الامتياز بتسيير واستغلال المرفق عمومي لمدة محددة، ويقوم صاحب الامتياز بإدارة هذا المرفق، وفي مقابل القيام بهذه الخدمة يتقاضى صاحب الامتياز مقابل مالي، يحدد في العقد يدفعه المنتفعين بخدمات المرفق.(يوسف، 2015-2016، صفحة 17)

3-3-2-خصائص عقد الامتياز

من ضروري أن نميز هذا النوع من العقود، وهذا من خلال ما جاء به القانون 03/10، للتطرق وذكر مجموعة من خصائص التي تميز بها عقد الامتياز، ونذكرها بالترتب:

- **عقد الامتياز عقد إداري:** يكرس عقد الامتياز بعقد إداري تعده إدارة املاك الدولة، فإن عقد الامتياز يعتبر عقد إداريا يخضع للنظام القانوني للعقود الإدارية، وعلى الأخص في الدول التي تأخذ بهذا الأسلوب لإدارة مرافقها مهمة، فعقد الامتياز عقد يبرمه شخص معنوي عام، قصد إدارة مرفق عام أو بمناسبة تسييره واستغلاله، وتظهر نيته في هذا العقد.(بن لاغة و نواورية، 2019، صفحة 9)
- **عقد الامتياز منشئ لحق عيني:** يعد عقد الامتياز بمثابة رخصة من المالك الأصلي، يهدف إلى تحويل حق عيني عقاري في حدود عقد الاستفادة بين السلطة المانحة والمستثمر صاحب الامتياز، فتظهر هذه الرخصة في شكل حق عيني عقاري يمنح للمستثمر من خلال جزء من الصلاحيات التي يتوالى بموجبها استغلال الأراضي الفلاحية نيابة عن السلطة المانحة التي تحتفظ بالملكية؛(صغير، 2020-2021، صفحة 11)
- **عقد الامتياز منشئ لحق الاستعمال السكني:** المادة الرابعة من القانون 03/10 نصت على أن حق الاستغلال يقع على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة، وعلى الأملاك السطحية المتصلة بها، وجاءت الفقرة الثانية لتوضيح مفهوم الأملاك السطحية، على أنها مجموع الأملاك الملحقة بالمستثمرة الفلاحية ولاسيما منها المباني؛(بريك، 2014-2015، صفحة 18)

- **عقد الامتياز منشئ لحق محدد المدة وقابل للتجديد:** حق الامتياز تمنحه السلطة المانحة لمدة لا تتجاوز 40 سنة، وللمستفيد الحق في طلب تجديد هذا العقد عند انتهاء المدة القانونية، ويكون ذلك قبل 12 شهراً من نهاية مدة العقد، ويودع الطلب لدى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وبهذا تكون الدولة تخلت عن خاصة الديمومة التي كانت ممنوحة في ظل القانون 19/87 المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية، ويتم تحديد المدة بموجب دفتر الشروط المعد من طرف الدولة بصفتها السلطة مانحة الامتياز.(لعمارة، 2016-2017، صفحة 13)

3-3-3-أركان عقد الامتياز

تتمثل أركان عقد الامتياز في الرضا، محل عقد الامتياز، الشكلية، وهو ما سيتم معالجته من خلال الآتي:

- **الرضا:** نصت المادة 59 من التقنين المدني الجزائري على أنه " يتم العقد بمجرد أن يتبادل الطرفان التعبير عن إرادتهما المتطابقتين، دون الاخلال بالنصوص القانونية"، بحيث لا يمكن أن يكون ثمة عقد إلا إذا تلاقي إيجاب وقبول من الإدارة والمتعاقدة معها، فذلك جوهرة الرابطة وما يميزها عن تصرف الإدارة عن طريق القرائن القانونية التي تصدر عن إرادة الإدارة وحدها؛(بن محياوي، صفحة 14)
- **محل عقد الامتياز:** تطبيقا لنص المادة الرابعة من القانون 03/10 فإن محل عقد الامتياز ينصب على استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وكذا الأملاك السطحية المتصلة بها كالمحلات السكنية، المستودعات، الغراس ومنشآت الري، كما هو الشأن بالنسبة للقانون 19/87 وهذا وفقا للقواعد العامة التي تشترط أن يكون محل العقد معين أو قابل للتعيين؛(صافة و سنوسي ، 2022، صفحة 125)
- **السبب:** يقصد بالسبب في عملية إبرام العقود الدافع والباعث للتعاقد، وفي عقد امتياز المرافق العامة سبب التزام الإدارة المانحة للامتياز، تبرر اعتبارات المصلحة العامة والنفع العام من خلال توفير وتقديم وإشباع الحاجات العامة للجمهور التي تتباين تبعا للمرافق المسيرة عن طريق التفويض في صور امتياز؛(مكيد، 2014-2015، صفحة 19)
- **الشكلية** : هي إجراء لفرض وتطبيق العدالة والمساوة بين المتعاقدين، إذ تتضمن ترتيبات يقوم بها الأطراف المتعاقدين بعد إتمام الأركان الموضوعية، حيث يتم إفراغ هذه الأركان الموضوعية في قالب رسمي، وإذا لم يتفق المتعاقدون لا يمكن تمام التعاقد.(أحمد الأمن، 2021-2022، صفحة 20)

خلاصة

من خلال هذا الفصل، تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي العام الذي يقوم عليه الاستثمار الفلاحي في الجزائر، باعتباره أحد المحركات الأساسية للنهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد بين الفصل أن المستثمرات الفلاحية، سواء الجماعية أو الفردية، تشكل الإطار التنظيمي والمؤسساتي الجديد لاستغلال الأراضي الفلاحية في ظل قانون الامتياز، الذي جاء ليعالج نقائص قانون الانتفاع الدائم السابق.

كما أظهر الفصل تعدد الأبعاد التي تميز المستثمرات الفلاحية، من حيث مساهمتها في خلق فرص العمل، تحقيق الأمن الغذائي، تحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية، والمساهمة في الحفاظ على البيئة، وهو ما يعزز من مكانتها كأداة تنموية فعالة. وتم التطرق أيضا إلى الخصائص المميزة للقطاع الفلاحي في الجزائر، والتي تجعل منه قطاعا فريدا في طبيعته الإنتاجية والتنظيمية، لكنه لا يزال يعاني من معوقات هيكلية وتقنية ومؤسساتية، تحول دون تحقيق الاستغلال الأمثل لمقدراته.

وقد أبرز هذا الفصل كذلك الجهود المبذولة من قبل الدولة، سواء من خلال الأطر القانونية أو آليات الدعم والتمويل، لتحفيز الاستثمار في المجال الفلاحي، ودفع عجلة التنمية الزراعية. وبذلك، يعد هذا الإطار المفاهيمي مدخلا ضروريا لفهم ديناميكيات الاستثمار الفلاحي، وتقييم مدى مساهمة المستثمرات الفلاحية في ترقية هذا القطاع الحيوي.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لدور المستثمرات الفلاحية في ترقية القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 1996-2024

تمهيد

تعد النماذج القياسية من الأدوات الأساسية في تحليل العلاقات الاقتصادية الكمية، لما توفره من دقة وموضوعية في اختبار الفرضيات وقياس الأثر بين المتغيرات. وفي ظل التحديات التي يعرفها القطاع الفلاحي في الجزائر، تبرز أهمية التقييم القياسي لدور السياسات الحكومية، لا سيما تلك المتعلقة بالدعم والاستثمار، في ترقية الأداء الزراعي.

يندرج هذا الفصل ضمن الإطار التطبيقي للدراسة، حيث يهدف إلى بناء نموذج قياسي يوضح مدى تأثير كل من الدعم الحكومي، حجم الاستثمارات الفلاحية، وكميات هطول الأمطار على الناتج الزراعي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1996–2024). وقد تم اعتماد منهجية ARDL باعتبارها الأنسب للتعامل مع متغيرات ذات درجات تكامل مختلفة، إلى جانب قدرتها على تحليل الآثار في الأجلين القصير والطويل في آن واحد.

ويتضمن هذا الفصل تحليلا وصفيا للسلاسل الزمنية المدروسة، يليه اختبار استقرارية المتغيرات، ثم تحديد النموذج الأمثل وفق معايير المعلومات، وتقدير العلاقات بين المتغيرات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة. كما يتناول الفصل مجموعة من الاختبارات التشخيصية لقياس جودة النموذج، بالإضافة إلى تفسير النتائج الاقتصادية والقياسية للتحقق من مدى تحقق الفرضيات النظرية.

1-التحليل الوصفي لمتغيرات نموذج الدراسة

تهدف الدراسة القياسية إلى عقلنة اتخاذ القرار الاقتصادي من خلال اختبار العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات، وذلك من خلال تحليل الظواهر الاقتصادية، وترتبط علمية الدراسة القياسية بنوع وعدد المتغيرات المستخدمة وبالنموذج الملائم لهذه الدراسة، من خلال هذه الدراسة وبغية بناء نموذج قياسي يعمل على إبراز العلاقة القائمة بين المتغيرات المستقلة (متوسط هطول الأمطار والاستثمار الفلاحي والدعم الحكومي للقطاع الفلاحة والمتغير التابع (الناتج الزراعي الإجمالي)، تم اعتماد على عدة مصادر للجمع البيانات من بينها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، موقع وزارة الفلاحة وموقع التجارة والاقتصاد.

تعد السلاسل الزمنية من الأدوات الأساسية في تحليل البيانات الاقتصادية، حيث تتيح دراسة تطور المتغيرات عبر الزمن واكتشاف الاتجاهات العامة، حيث يتم تمثيل المتغيرات الدراسة بيانيا المتمثلة في: الناتج الزراعي الاجمالي، قيمة الدعم الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي، حجم الاستثمارات الفلاحية، كمية هطول الأمطار، العاملون في الزراعة.

الشكل(2-1): تطور متغيرات الدراسة في الحالة الاولية خلال الفترة (1996-2024)

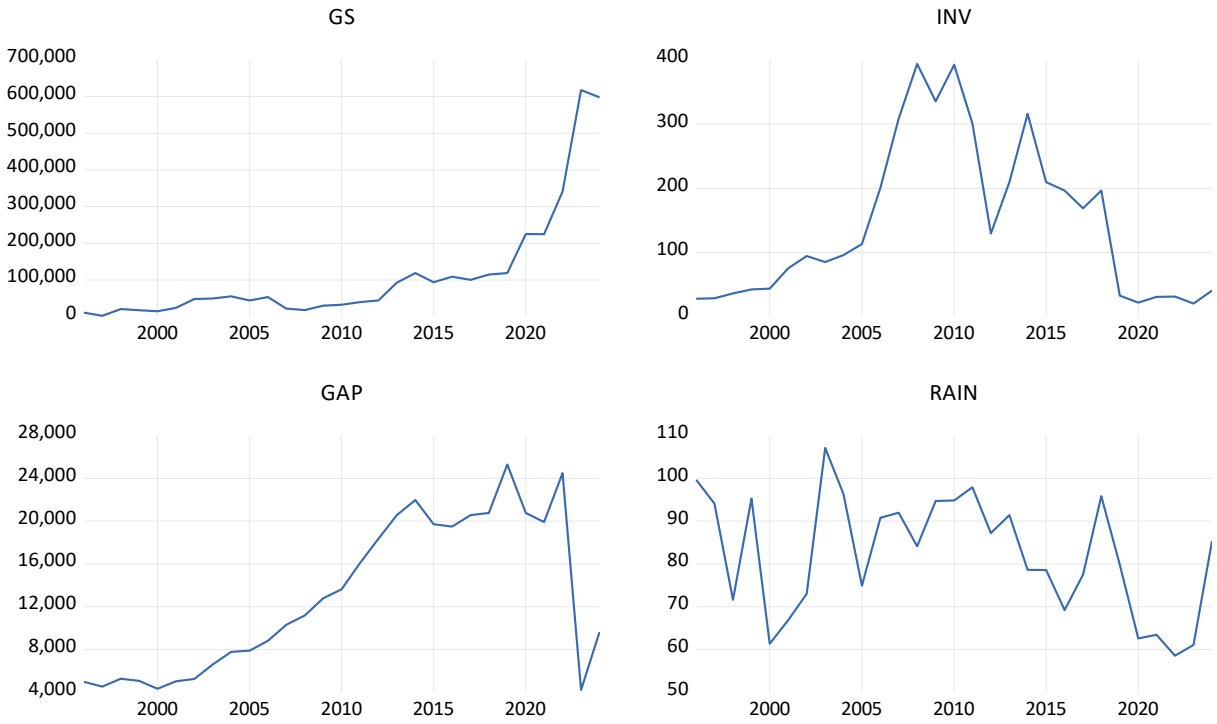

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12

يتضح من خلال الاشكال البيانية للسلاسل الزمنية محل الدراسة: GAP ,GS,INV,RAIN ، أن هناك تذبذب في هذه السلاسل، مما يدل على أنها قد تحتوي على اتجاه زمني، وبالتالي قد تكون غير مستقرة عند المستوى.

نلاحظ من خلال رسم لناتج الزراعي الإجمالي،المنحنى يظهر في اواخر التسعينات حتى حدود 2014، هناك نمو تدريجي في الناتج الزراعي الاجمالي،والسبب يعود إلى تحسن السياسات الفلاحية، زيادة الاستثمارات. بينما بين 2014 و2019 بقيت قيم مرتفعة مع بعض التذبذب، ثم في سنة 2021 حصل انخفاض حاد جدا، ثم ارتداد بسيط بعده وسبب كان جائحة كوفيد-19التي أثرت على الإنتاج والتوزيعوبعدهاالتحسن الخفيف بعد 2021، قد يكون نتيجة ارتفاع الدعم الحكوميالذي بدأ في تلك الفترة.

أما بالنسبة لرسملدعم الحكومي موجه للقطاع الفلاحي، أن منحنى تصاعدي تدريجي من 1995تقريبا حتى 2010، نلاحظ زيادة تدريجيا محدودة في القيمة بعد سنة 2015، تبدأ القيم بالارتفاع بشكل ملحوظ، ومن ثم يحدث ارتفاع كبير بعد 2020، حيث كان سبب الزيادة الحاد بعد 2020 قد تعكس تغيرا في السياسات الحكومية.

أما النسبة لرسم لحجم الاستثمارات الفلاحية، أن هناك سلوك متذبذب على مدار الفترة، حيث هناك ارتفاع سريع بين 2000و 2008 راجع الى تدفقات استثمارات كبير ربما سبب برامج إصلاح أ, انفتاح الاقتصاد، وثم تقلبات قوية بين 2008, 2018 سببها أثر الأزمة المالية العالمية وظهور تقلبات في الاستثمار، وبعدها انخفاض حاد بعد 2018 راجع سبب الى عزوف المستثمرين بسبب مخاطرة المناخية أو السياسية وتأثير سلبي لوباء كوفيد-19 (2020) على الاستثمار.

أما النسبة لرسم لكمية الأمطار،فمنحنى متذبذب جدا، يعكس الطبيعة المتقلبة للأمطار في الجزائر، ثم فترات من الانخفاض (مثلا حوالي 2000، 2020) وفترات تحسن (مؤخرا)، فسبب التغيرات الحادة فيالكمية الأمطار تعكس تأثير التغير المناخي على الجزائر، حيث تشهد البلاد سنوات من الجفاف تتبعها سنوات ممطرة، فهذا التذبذب يؤثر مباشرة على الإنتاج الفلاحي والاستثمار.

1-1-تحديد متغيرات الدراسة

يقصد بالمتغيرات مجموعة من المتغيرات المستعملة في النموذج و تنقسم الى نوعين متغيرات تابعة وأخرى مستقلة، وفي النموذج محل الدراسة تم اعتماد كل من قيمة الدعم الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي، حجم الاستثمارات الفلاحية كمية متوسط الأمطار كمتغيرات مستقلة، بينما يمثل الناتج الزراعي الإجمالي المتغير التابع، وفي هذه الدراسة تم استخدام سلاسل زمنية سنوية خلال الفترة (1996-2024).

حيث أن:

GAP: الناتج الزراعي الإجمالي متغير تابع

المتغيرات المستقلة:
- GS: قيمة الدعم الحكومي موجه للقطاع الفلاحي
- INV: حجم الاستثمارات الفلاحي
- RAIN: كمية هطول الامطار

2-1-صياغة النموذج القياسي للدراسة

يهدف النموذج إلى تحليل أثر كل من الدعم الحكومي، حجم الاستثمارات الفلاحية، وهطول الأمطار على الناتج الزراعي الاجمالي، ويمكن صياغة النموذج الرياضي بالشكل التالي :

$$GAP = \int (GS, INV, RAIN)$$

حيث:

- GAP: الناتج الفلاحي الاجمالي؛
- GS: قيمة الدعم الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي؛
- INV: حجم الاستثمارات الفلاحية؛
- RAIN: كمية هطول الأمطار.

بعد تحديد النموذج الرياضي، تم تحويل قيم المتغيرات إلى قيم لوغارتمية حتى نتفادى العديد من المشاكل القياسية المرتبطة بالنموذج المقدر، وأهمها الاستقرارية، وتم الحصول على المعادلة التالية:

$$LOG(GAP)_t = \beta_0 + \beta_1 LOGGS_t + \beta_2 LOGINV_t + \beta_3 LOGRAIN_t + \varepsilon_t$$

حيث:

- LOGGAP: الناتج الفلاحي الاجمالي؛
- LOGGS: قيمة الدعم الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي ؛
- LOGINV: حجم الاستثمارات الفلاحية ؛
- LOGRAIN: كمية هطول الأمطار ؛
- β_0: الثابت (الذي يمثل قيمة الإنتاج في حالة انعدام كل المتغيرات المستقلة)؛
- $\beta_1 \beta_2 \beta_3$: معاملات الانحدار التي تقيس مقدار تأثير كل متغير مستقل على الناتج الزراعي الإجمالي؛
- ε: الخطأ العشوائي(الذي يمثل تأثير العوامل الأخرى غير المدرجة في النموذج).

2-تقدير النموذج القياسي

إن شرط الاستقرارية أمر ضروري لنمذجة السلسلة الزمنية، وفي هذا الإطار سنقوم باختبار الاستقرارية إلى جانب اختبار فترات الابطاء المثلى للنموذج ،وبعدها اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test).

2-1-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

إن استقرارية السلاسل الزمنية من الشروط الأساسية في النمذجة القياسية المعتمدة على البيانات الزمنية، خصوصًا عند استخدام نماذج الانحدار الذاتي أو نماذج التكامل المشترك. ويقصد بالسلسلة الزمنية المستقرة أنها تلك التي لا يتغير متوسطها أو تباينها أو التغاير الذاتي لها مع مرور الزمن، أي أنها تتصف بخواص إحصائية ثابتة على مدار الفترة الزمنية المدروسة، حيث يعتبر اختبار جذر الوحدة من الاختبارات المهمة والأساسية لبيانات السلاسل الزمنية، أي يجب على متغيرات السلاسل الزمنية اجتياز هذا الاختبار قبل تقدير النموذج المطلوب، ولإجراء هذا الاختبار هناك عدة طرق وأهمها: اختبار PP والذي سنعتمده في دراستنا.

اختبار فيليبس-بيرون (Phillips-Perron Test – PP)هو اختبار إحصائي يستخدم لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية من خلال فحص وجود جذر واحد (Unit Root)، يُعتبر هذا الاختبار بديلاً لاختبار ديكي-فولر الموسع(ADF)، حيث يعتمد على تعديل الأخطاء المعيارية للأشعة الزمنية لتقليل التأثيرات الناتجة عن وجود تباين ذاتي في السلسلة الزمنية(Phillips & Perron, 1988)

فرضيات اختبار جذر الوحدة

-عند مستوى5%:

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0: \rho = 0} & \text{مستقرةغير} \\ \mathbf{H_1: \rho < 1} & \text{مستقرة} \end{cases}$$

-عند فرق الأول5%:

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0: \rho = 0} & \text{مستقرةغير} \\ \mathbf{H_1: \rho < 1} & \text{مستقرة} \end{cases}$$

الجدول (2-1): اختبار جذر الوحدة حسب PP للنموذج

PP					
VARIABLES	Level			1 st différence	
LogGAP	Intercept	-1,757036	No stationary	-7,652126	stationary
		0,3930		0,0000	
	Trend and intercept	-2,062982	No stationary	-8,364101	stationary
		0,5430		0,0000	
	None	0,310898	No stationary	-7,782831	stationary
		0,7686		0,0000	
LogGS	Intercept	-0,069691	No stationary	-5,829931	stationary
		0,9436		0,0001	
	Trend and intercept	-1,445753	stationary	-5,876179	stationary
		0.8240		0,0003	
	None	1,530631	No stationary	-5,3929	stationary
		0,9656		0	
LogINV	Intercept	-1,542342	No stationary	-4,490292	stationary
		0,4979		0,0015	
	Trend and intercept	-1,454861	No stationary	-4,89558	stationary
		0,8210		0,0028	
	None	-0,160859	No stationary	-4,585741	stationary
		0,6191		0.0001	
LogRAIN	Intercept	-3,423842	stationary	-7,85	stationary
		0,0186		0	
	Trend and intercept	-3,510852	No stationary	-7,04	stationary
		0,0576		0	
	None	-0,585863	No stationary	-7,59	stationary
		0,4545		0	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

تشير نتائج اختباري PPإلى أن جميع المتغيرات المدروسة مستقرة عند الفرق الأول ، ما عدا الكمية الأمطار مستقرة عند مستوى، مما يدل على أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة (1)ابناء عليه، يمكن المضي قدما لاختبار درجة التأخير.

2-2-إختبارفترات الابطاء المثلى للنموذج

يعد تحديد فترات الإبطاء المثلى خطوة أساسية عند بناء نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL)، حيث يعتمد هذا النموذج على دمج القيم المتأخرة لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لتمثيل العلاقة الديناميكية بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل. وتكمن أهمية اختيار فترات الإبطاء المثلى في ضمان الحصول على نموذج متوازن يعبر عن العلاقة الاقتصادية الحقيقية دون الإفراط في تضمين التأخيرات أو التقليل منها، مما يؤثر على دقة التقدير والاستدلال الإحصائي، يعتمد تحديد الفترات المثلى للإبطاء في ARDL على استخدام معايير معلومات مثل:

- **معيار أكايكي(AIC)**

- **معيار هنان-كوين (HQ)**

الشكل (2-2): نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى للنموذج

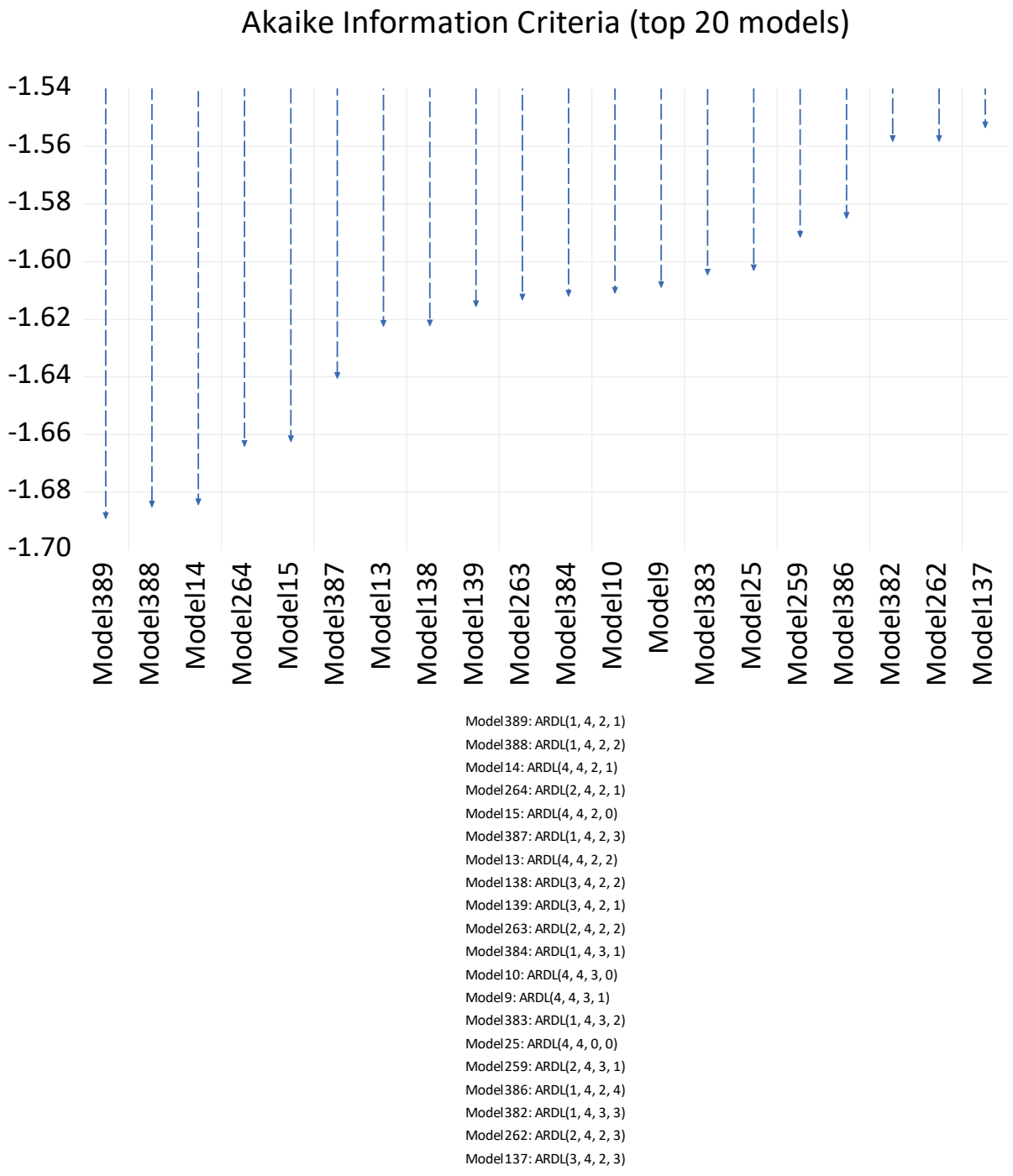

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات EVEIWS12

اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج ARDL (1 ,4,2 ,1) هو نموذج الأمثل لتقدير نموذج الدراسة كما هو موضح في الشكل رقم (2-2).

2-3-تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة

نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعةهو نموذج ديناميكي يسمح بدراسة تأثير القيم الحالية والسابقة (المتأخرة) لمتغيرات مستقلة على متغير تابع، ويمكن استخدامه لتقدير العلاقة طويلة الأجل والقصيرة الأجل في نفس الوقت.

2-3-1-تقدير الأثر في الأجل الطويل باستعمال نموذج ARDL

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل نقوم بتقدير الأثار القصيرة والطويل الأجل كما هو موضح في الجدولين التاليين:

الجدول (2-2): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(DLOGGAP)
Selected Model: ARDL(1, 4, 2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/22/25 Time: 10:09
Sample: 1996 2024
Included observations: 24

ConditionalError Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.115152	0.153102	7.283734	0.0000
DLOGGAP(-1)*	-1.971487	0.109143	-18.06336	0.0000
DLOGGS(-1)	-0.115176	0.018910	-6.090800	0.0001
DLOGINV(-1)	-0.256569	0.105785	-2.425387	0.0320
DLOGRAIN(-1)	0.193171	0.219751	0.879044	0.3966
D(DLOGGS)	-0.016136	0.021703	-0.743475	0.4715
D(DLOGGS(-1))	0.049293	0.027626	1.784273	0.0997
D(DLOGGS(-2))	0.124720	0.024428	5.105676	0.0003
D(DLOGGS(-3))	-0.081153	0.025990	-3.122491	0.0088
D(DLOGINV)	-0.055963	0.041719	-1.341419	0.2046
D(DLOGINV(-1))	0.145325	0.067516	2.152435	0.0524
D(DLOGRAIN)	-0.052347	0.151719	-0.345027	0.7360

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOGGS	-0.058421	0.007108	-8.219432	0.0000
DLOGINV	-0.130140	0.053341	-2.439765	0.0312
DLOGRAIN	0.097982	0.110984	0.882849	0.3947
C	0.565640	0.054923	10.29878	0.0000

EC = DLOGGAP - (-0.0584*DLOGGS -0.1301*DLOGINV + 0.0980
*DLOGRAIN + 0.5656)

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على برنامج Eviews12

- **التحليل الاحصائي والاقتصادي للنموذج المقدرة**

تتمثل هذه الدراسة الإحصائية و الاقتصادية للنموذج المقدر وذلك بإجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور الاقتصادي ومدى صلاحيته من الناحية الاحصائية ثم اختباره من الناحية القياسية.

التحليل الاحصائي

اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة:لإجراء هذا الاختبار تستخدم إحصائية ستيوذنت وذلك لتقييم معنوية معالم للنموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، والجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج:

ولإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة احصاءةستيودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_i = 0 \\ H_1: \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث:

H_0: تمثل الفرضية الصفرية وتعني المعلمة ليس لها المعنوية الاحصائية

H_1: تمثل الفرضية البديلة وتعني المعلمة لها المعنوية الاحصائية

الجدول رقم(2-3) نتائج المعنوية كل معلمة في النموذج الاجل القصير

المقدرات	المعاملات	T_{Cal}	$t^{\alpha\%}_{n-k-1}$	Prob
الثابت	B_0	7.283734	1.725	0.0000
$DLOGGAP_{t-1}$	β_1	-18.06336	1.725	0.0000
$DLOGGS_{t-1}$	β_2	-6.090800	1.725	0.0001
$DLOGINV_{t-1}$	β_3	-2.425387	1.725	0.0320

D(DLOGGS$_{t-2}$)	β_7	5.105676	1.725	0.0003
D(DLOGGS$_{t-3}$)	β_8	-3.122491	1.725	0.0088

الجدول رقم(2-4) نتائج المعنوية كل معلمة في النموذج الاجل الطويل

DLOGGS	β_1	-8.219432	1.725	0.0000
DLOGINV	β_2	-2.439765	1.725	0.0312
C	β_0	10.29878	1.725	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(2)

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

$\left|t_{cal\widehat{\beta_0}}\right| > t_{n-k-1}^{\alpha\%}$ وبالتالي نفرض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، ومنه β_0 لها المعنوية الاحصائية

$\left|t_{cal\widehat{\beta_1}}\right| > t_{n-k-1}^{\alpha\%}$ وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، ومنه β_1 لها المعنوية الاحصائية

$\left|t_{cal\widehat{\beta_2}}\right| < t_{n-k-1}^{\alpha\%}$ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، ومنه β_2 ليس لها المعنوية الاحصائية

$\left|t_{cal\widehat{\beta_3}}\right| < t_{n-k-1}^{\alpha\%}$ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، ومنه β_3 ليس لها المعنوية الاحصائية

$\left|t_{cal\widehat{\beta_7}}\right| > t_{n-k-1}^{\alpha\%}$ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، ومنه β_7 لها المعنوية الاحصائية

$\left|t_{cal\widehat{\beta_1}}\right| > t_{n-k-1}^{\alpha\%}$ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، ومنه β لها المعنوية الاحصائية

$|t_{cal\widehat{\beta_2}}| > t_{n-k-1}^{\alpha\%}$ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، ومنه β_1 لها المعنوية الاحصائية

$|t_{cal\widehat{\beta_0}}| > t_{n-k-1}^{\alpha\%}$ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، ومنه β_1 لها المعنوية الاحصائية

التحليل الاقتصادي

- علاقة معنوية وموجبة بين الدعم الحكومي موجه للقطاع الفلاحي والناتج الزراعي الإجمالي في المدى الطويل، حيث كلما ارتفع الدعم الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي بنسبة واحد بالمئة يرتفع الناتج الزراعي الإجمالي بنسبة 12.472 بالمئة في المقابل، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تفيد أن دعم الحكومي موجه للقطاع الفلاحي يساهم بشكل كبير على الناتج الزراعي الإجمالي؛
- علاقة معنوية وسالبة بين حجم الاستثمارات الفلاحية والناتج الزراعي الإجمالي في المدى الطويل، حيث كلما ارتفعت حجم الاستثمارات الفلاحية بنسبة واحد بالمئة انخفض الناتج الزراعي الإجمالي بنسبة 25,65 بالمئة في المقابل، وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث أن الارتفاع في حجم الاستثمارات الفلاحية من شأنه أن يصاحبه ارتفاع في حجم الناتج الفلاحي الإجمالي؛
- علاقة غير معنوية وسالبة بين كمية الأمطار والناتج الزراعي الإجمالي في الأجل الطويل، حيث كلما ارتفعت كمية الأمطار بنسبة واحد بالمئة انخفض الناتج الزراعي الإجمالي بنسبة 19 .3171 بالمئة في المقابل، وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويمكن أن يرجع ذلك إلى تذبذب هطول الأمطار في المواسم الفلاحية وتوجه الفلاحين نحو الري المحوري في ري العديد من المنتجات الموسمية.

2-3-2-تقدير الأثر تصحيح خطأ في الأجل القصير باستعمال نموذج ARDL

بعد تحديد العلاقة طويل الأجل بين المتغيرات محل الدراسة من خلال نموذج ARDL، يصبح من الضروري تحليل الآثار في الأجل القصير، وذلك لفهم كيف يتفاعل الناتج الفلاحي مع التغيرات الآنية والمفاجئة في كل من الدعم الحكومي، الاستثمار الفلاحي، وكميات الأمطار.

الجدول (2-5): نتائج تقدير الاثر خطأ في الاجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(DLOGGAP)
Selected Model: ARDL(1, 4, 2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/22/25 Time: 10:10
Sample: 1996 2024
Included observations: 24

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLOGGS)	-0.016136	0.014400	-1.120536	0.2844
D(DLOGGS(-1))	0.049293	0.013264	3.716196	0.0029
D(DLOGGS(-2))	0.124720	0.010657	11.70296	0.0000

D(DLOGGS(-3))	-0.081153	0.011245	-7.216958	0.0000
D(DLOGINV)	-0.055963	0.030503	-1.834678	0.0915
D(DLOGINV(-1))	0.145325	0.041607	3.492837	0.0044
D(DLOGRAIN)	-0.052347	0.075740	-0.691144	0.5026
CointEq(-1)*	-1.971487	0.062239	-31.67618	0.0000

R-squared	0.991376	Meandependent var	0.041160
Adjusted R-squared	0.987602	S.D. dependent var	0.694148
S.E. of regression	0.077290	Akaike info criterion	-2.021312
Sumsquaredresid	0.095579	Schwarz criterion	-1.628627
Log likelihood	32.25574	Hannan-Quinn criter.	-1.917133
Durbin-Watson stat	1.782701		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على المخرجات Eviews

نلاحظ من خلال الجدول رقم(2-5) أن المتغيرات الدراسة تؤثر على الناتج الزراعي الإجمالي في الأجل القصير، حيث هناك علاقة معنوية موجبة بين الدعم الحكومي للموجه للقطاع الفلاحي والناتج الزراعي الإجمالي المبطأة بدرجة واحدة، كلما ارتفع الدعم الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي بنسبة واحد بالمئة يرتفع الناتج الزراعي الإجمالي نسبة 4.9293 بالمئة في المقابل، التي تفيد أن دعم الحكومي موجه للقطاع الفلاحي يساهم بشكل كبير على الناتج الزراعي الإجمالي.

وهناك علاقة معنوية موجبة بين الدعم الحكومي للموجه للقطاع الفلاحي والناتج الزراعي الإجمالي المبطأة بدرجة الثانية له أثر أكبر، كلما ارتفع الدعم الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي بنسبة واحد بالمئة يرتفع الناتج الزراعي الإجمالي نسبة12.472 بالمئة في المقابل، وهذا الأثر الإيجابي في الفترتين الأولىوالثانية يعكس أن الدعم الحكومي له أثر تحفيزي فوري وقصير الأجل على الناتج الزراعي الإجمالي.

والتحول إلى أثر سلبي في تأخير الثالثة يظهر هناك علاقة معنوية سالبة بين الدعم الحكومي للموجه للقطاع الفلاحي والناتج الزراعي الإجمالي المبطأة بدرجة الثالثة، كلما ارتفع الدعم الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي بنسبة واحد بالمئة ينخفض الناتج الزراعي الإجمالي نسبة8.1153 بالمئة في المقابل، وهذا قد يشير إلى أن الدعم إذا استمر أو زاد دون سياسة فعالة أو رقابة يمكن أن يصبح عبئا على الناتج الزراعي الإجمالي.

وهناك علاقة معنوية موجبة بين حجم الاستثمارات الفلاحية والناتج الزراعي الإجمالي المبطأة بدرجة واحدة، حيث أنه كلما ارتفعت حجم الاستثمارات الفلاحية بنسبة واحد بالمئة يرتفع الناتج الزراعي الاجمالي بنسبة 14.5325 بالمئة في المقابل، حيث أن النمو النسبي في الاستثمار خلال الفترة السابقة له تأثير محفز على الأداء الاقتصادي في الفترة الحالية. وهذا يبرز أهمية الاستثمار كأداة لدفع النمو وتحقيق نتائج إيجابية على مستوى الناتج الزراعي الإجمالي.

كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين الناتج الزراعي الاجمالي والمتغيرات المفسرة، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة و المعنوي إحصائيا كانت قيمته 1.9714- =(CointEq(-1)، وهو يقيس نسبة اختلال التوزان في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية الأخرى، أي أن 2.6204% من

الناتج الزراعي الإجمالي يمكن تصحيحها من فترة لأخرى، والاشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية بين المتغيرات.

2-4-إختبار التكامل المشترك

لإجراء اختبار التكامل المشترك تم استخدام منهج الحدود(Bounds Test)، هو أسلوب إحصائي يستخدم لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، حتى وإن كانت من درجات تكامل مختلفة I(0) أوI(1) ، طالما أن أي منها ليس I(2) أو أكثر. ويُعد هذا الاختبار جزءًا من منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) التي طورها **Pesaran et al. (2001)**.

- **الفرضيات**

$H_0: r = 1$ عدم وجود تكامل مشترك

$H_1: r \leq 1$ وجود تكامل مشترك

الجدول (2-6): نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	150.5071	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
			FiniteSample:	
ActualSample Size	24		n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			FiniteSample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم(2-5)، أن القيمة المحسوبة فيشر التي تقدر بـ 150.5071 أكبر من القيمة المعنوية لـ 0,05% عند كلا من مستوى بـ2.79 و فرق الاول بـ3.67، ومنه فرض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة، وبتالي وجود تكامل المشترك بين المتغيرات،

3-اختبار الجودة النموذج

لاختبار جودة النموذج و تشخيص صلاحية نقوم بدراسة التوزيع الطبيعي للبواقي من ثم اختبار استقرارية البواقي في اخير اختبار عدم تجانس التباين.

3-1التوزيع الطبيعي للبواقي

هو اختبار إحصائي يستخدم للتحقق مما إذا كانت البواقي الناتجة عن تقدير نموذج الانحدار تتبع توزيعًا طبيعيًا. البواقي تمثل الفروقات بين القيم الفعلية والمتوقعة للنموذج، والتوزيع الطبيعي لها يعد شرطا أساسيا في العديد من التحليلات الإحصائية. لإجراء هذا الاختبار سنعتمد على اختبار Jarque-Bera:

- **الفرضيات اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي:**

سنعتمد على إختبار Jarque-Bera والذي يسمح باختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \text{التوزيع الطبيعي للبواقي يتبع التوزيع الطبيعي} \\ H_1: \text{البواقي لا يتبع التوزيع الطبيعي} \end{cases}$$

الشكل (2-3) : نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي

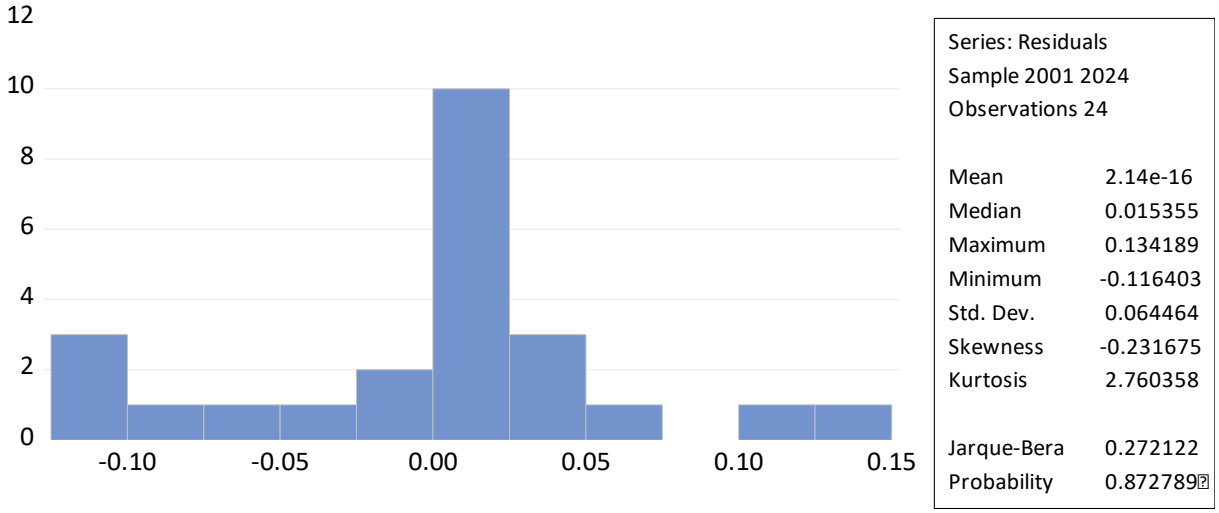

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على برنامج Eviews12

نلاحظ من خلال نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي أن القيمة الاحتمالية J-B هي 0,872789أكبر من مستوى المعنوية 0.05،ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، وبتالي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

2-3- اختبار استقرارية البواقي

هو اختبار يستخدم للتحقق مما إذا كانت البواقي الناتجة عن نموذج الانحدار تظل مستقرة (أي ثابتة في التوزيع) عبر مستويات المتغير المستقل (أو عبر الزمن، في حال كانت البيانات زمنية). وجود استقرار في البواقي يعد شرطا أساسيا في العديد من النماذج الإحصائية مثل **الانحدار الخطي البسيط أو الانحدار الخطي المتعدد.**

- **الفرضيات اختبار استقرارية البواقي:**

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \text{مستقرة البواقي} \\ \mathbf{H_1}: \text{مستقرة غير البواقي} \end{cases}$$

الجدول (2-7): نتائج اختبار استقرارية البواقي

Date: 05/15/25 Time: 12:28
Sample (adjusted): 2001 2024
Included observations: 24 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.271	0.271	1.9986	0.157
		2	0.280	0.223	4.2219	0.121
		3	-0.032	-0.172	4.2525	0.235
		4	-0.122	-0.163	4.7143	0.318
		5	0.045	0.196	4.7815	0.443
		6	-0.107	-0.100	5.1798	0.521
		7	0.129	0.100	5.7936	0.564
		8	-0.215	-0.276	7.6006	0.473
		9	-0.009	0.083	7.6038	0.575
		10	-0.227	-0.171	9.9071	0.449
		11	-0.205	-0.118	11.925	0.369
		12	-0.199	-0.178	13.977	0.302

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

من خلال الشكل (2-6) تبين أنه النموذج مقبول لأن الاحتمال المقابل Q-STApro تساوي0.302وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، ومنه نقبل الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، وبتالي البواقي المستقرة.

3-3-اختبارعدم تجانس(عدم ثبات التباين الخطأ)

هو اختبار إحصائي يستخدم لفحص ما إذا كان هناك **تغيرفي التباين** عبر القيم المختلفة للمتغير التابع أو عبر قيم المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار.

- **الفرضيات اختبارعدم تجانس(عدم ثبات التباين):**

$$\begin{cases} \mathbf{H}_0: \text{الثابتالتباين} \\ \mathbf{H}_1: \text{الثابتغيرالتباين} \end{cases}$$

الجدول (2-8): نتائج اختبارعدم تجانس(عدم ثبات التباين الخطأ)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Nullhypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.466394	Prob. F(11,12)	0.8915
Obs*R-squared	7.187721	Prob. Chi-Square(11)	0.7837
Scaledexplained SS	1.581621	Prob. Chi-Square(11)	0.9995

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

من خلال الشكل السابق، و لغرض الكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء، تبين أن القيمة الاحتمالية لـ (11,12)F probو هي 0.8915أكبر من مستوى المعنوية 0.05، ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، وبتالي وجود ثبات التباين، حسب الشكل رقم(2-5).

4-التحليل التشخيصي للنموذج القياسي

يمثل النموذج القياسي أحد الأدوات الأساسية في تحليل العلاقات الاقتصادية، إلا أن دقة نتائجه وفعالية توصياته تعتمد إلى حد كبير على مدى احترام فروضه النظرية، من بين أبرز هذه المشكلات:الارتباط الذاتي للمخلفات، والذي يظهر عادة في البيانات الزمنية؛ وعدم تجانس التباين، حيث لا يكون تباين الأخطاء

ثابتًا؛ إضافة إلى **تعدد الخطية**، وهي علاقة ترابط قوية بين المتغيرات المستقلة تقلل من دقة التقدير. وتؤثر هذه المشكلات بشكل مباشر على مصداقية النموذج، سواء من حيث تفسير العلاقات الاقتصادية أو القدرة على التنبؤ.

4-1-إختبار الاستقرارية الهيكلية للمعلمات النماذج

تشير الاستقرارية الهيكلية إلى أن النموذج لا يتعرض لانقطاعات أو تغييرات مفاجئة في السلوك الاقتصادي، سواء نتيجة لتغيرات في السياسات، أو صدمات خارجية، أو تحولات هيكلية في الاقتصاد. وفي حالة عدم الاستقرار، تصبح النتائج التي يتم التوصل إليها غير موثوقة، مما يتطلب إعادة النظر في بنية النموذج أو تقسيم العينة.يتم اختبار الاستقرارية من خلال عدد من الأدوات الإحصائية، أبرزها:

- **اختبار(CUSUM (Cumulative Sum Test**
- **اختبار(CUSUMSQ (Cumulative Sum of Squares Test**

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات الموضحة في الشكل رقم(2-4) التالي:

الشكل (2-4): اختبار الاستقرارية الهيكلية للمعلمات النماذج

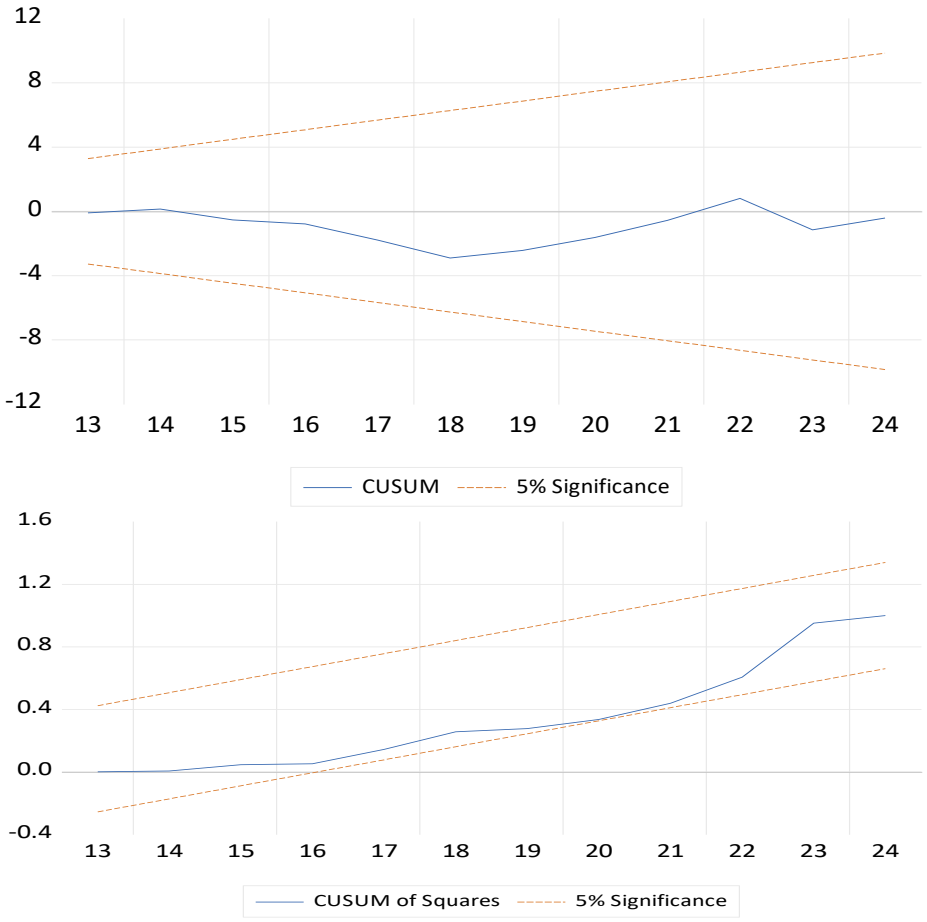

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على البرنامج Eviews12

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM OF Squares Testو CUSUM Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0,05، نقبل باستقرارية النموذج.

4-2- إختبار الأداء التنبؤي

اختبار الأداء التنبؤي لنموذج الخطأ غير المقيّد (UECM) هو إجراء يستخدم لتقييم مدى قدرة النموذج على التنبؤ الدقيق بقيم المتغيرات المستهدفة، سواء في الأجل القصير أو الطويل، ويعتبر هذا التقييم ضروريا في الدراسات التطبيقية التي تعتمد على نماذج ARDL وUECM، حيث لا تقتصر أهمية النماذج على تفسير العلاقات الاقتصادية فقط، بل تشمل أيضا مدى قدرتها على تقديم تنبؤات موثوقة لصناع القرار.

الشكل (2-5): اختبار الأداء التنبؤي لنموذج الخطأ غير المقيد المقدر

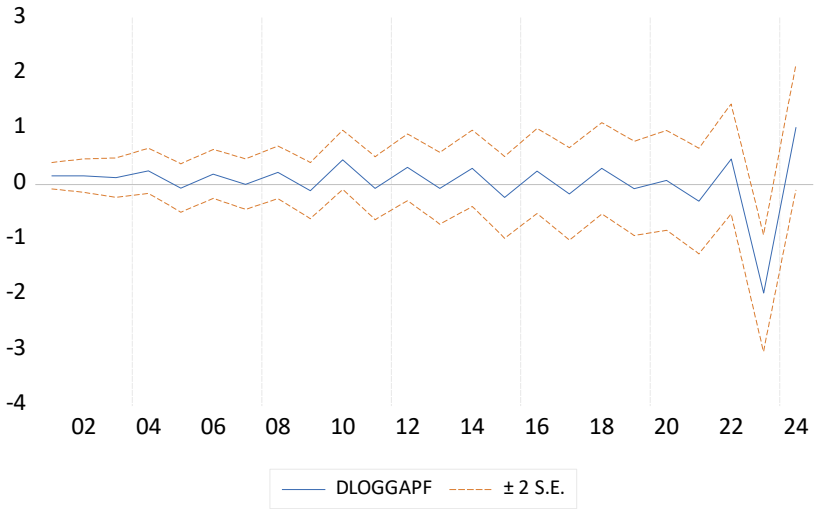

Forecast: DLOGGAPF	
Actual: DLOGGAP	
Forecast sample: 1996 2024	
Adjusted sample: 2001 2024	
Included observations: 24	
Root Mean Squared Error	0.207259
Mean Absolute Error	0.189439
Mean Abs. Percent Error	381.6022
Theil Inequality Coef.	0.225634
Bias Proportion	0.000370
Variance Proportion	0.170703
Covariance Proportion	0.828927
Theil U2 Coefficient	1.502755
Symmetric MAPE	125.8627

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على البرنامج eviews12

النموذج المقدر هو نموذج خطأ غير مقيّد (UECM) مشتق من نموذجARDL، وتمت التنبؤات باستخدام بيانات من 2001 إلى 2024، بإجمالي 24 ملاحظة، حيث يظهر الخط الأزرق التنبؤات(DLOGGAPF) ، مع حدود فاصل الثقة ±2 انحراف معياري. نلاحظ أن القيم التنبؤية تقع في الغالب ضمن هذا النطاق، ما يشير إلى مستوى معقول من الدقة في التقدير، باستثناء نهاية الفترة حيث تظهر بعض الانحرافات الكبيرة، والنموذج يظهر أداء مقبولا من حيث RMSE، MAE، ومعامل Theil U1 ،إلا أن القيم المرتفعة لـ MAPEو Theil U2قد تعكس ضعفا في دقة التنبؤ النسبي، خاصة في الحالات التي تكون فيها القيم الحقيقية منخفضة أو غير مستقرة، معظم الخطأ التنبؤي ناتج عن الديناميكيات المعقدة للسلسلة الزمنية وليس عن انحياز هيكلي أو تفاوت في التباين.

4-3-تقدير النموذج النهائي للدراسة

$DLOGGAP=1.1151-0.9714DLOGGAP_{t-1}-0.0161DLOGGS-0.0497DLOGGS_{t-1}+0.0754LOGGS_{t-2}-0.2058DLOGGS_{t-3}+0.0811DLOGGS_{t-4}-0.0559DLOGINV-0.0552DLOGINV_{t-1}-0.1453DLOGINV_{t-2}-0.0523DLOGRAIN+0.2455DLOGRAIN_{t-1}$

t_c:(0.0000)(0.0000)(0.4715)(0.1067)(0.0048)(0.0000)(0.0088)(0.2046)(0.3952)(0.0524)(0.7360)(0.1055)

$\delta_{\widehat{\beta_i}}$: (0.1531)(0.1091)(0.0217)(0.0285)(0.0218)(0.0182)(0.0259)(0.0417)(0.0626)(0.0675)(0.1517)(0.1402)

$$\sum \varepsilon_i^2 = 0.095579 \quad R^2 = 0.976888 \quad \overline{R^2} = 0.955702$$

DW=1.782701 F_c=46.11023 n=24

خلاصة

أظهرت نتائج التحليل للدراسة القياسية لتحليل أثر المستثمرات الفلاحية (الاستثمارات الفلاحية، الدعم الحكومي موجه للقطاع الفلاحي، وهطول الأمطار) على نموالناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 1996-2024، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة.(ARDL) .أن:

هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، حيث تبين أن الدعم الحكومي له تأثير موجب ومعنوي على الناتج الزراعي الإجماليالتي تفيد أن دعم الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي يساهم بشكل كبير على الناتج الزراعي الاجمالي،أما حجم الاستثمارات الفلاحية له تأثير سلبي ومعنوي على الناتج الزراعي الاجمالي،حيث أن الارتفاع في حجم الاستثمارات الفلاحية من شأنه أن يصاحبه ارتفاع في حجم الناتج الفلاحي الإجمالي، بينما كان تأثير الأمطارسالب غير معنوي.أما في الأجل القصير، فقد كشفت نتائج أن كل من الدعم الحكومي والاستثمارات الفلاحية لهما تأثير ايجابي ومعنويالمبطأة بدرجة واحدة، مما يعكس استجابة القطاع الفلاحي للتغيرات السريعة في التمويل والمناخ.

كما أثبتت الاختبارات الإحصائية والقياسية كفاءة النموذج المستخدم، حيث كانت البواقي مستقرة وتتبع التوزيع الطبيعي، مع عدم وجود مشاكل الارتباط الذاتي أو عدم تجانس التباين. وقد بلغت قدرة النموذج التفسيرية 97.68%، مما يعكس ملاءمته لتحليل الظاهرةالمدروسة.بناء على هذه النتائج، توصي الدراسة بإعادة النظر في سياسات الدعم والاستثمار الفلاحي بما يضمن تحسين الأثر الفعلي على الناتج الزراعي، مع ضرورة تطوير آليات فعالة لمواجهة التقلبات المناخية وتحقيق تنمية فلاحية مستدامة.

خاتمة

خاتمة

المستثمرات الفلاحية تعد أداة فعالة ومحورية في دعم وتطوير القطاع الفلاحي، لما لها من تأثير مباشر على زيادة الإنتاج، تحسين الأداء الاقتصادي، وخلق مناصب شغل، لا سيما في المناطق الريفية، وقد برهنت الدراسة على أن ترقية هذا القطاع الاستراتيجي لا يمكن أن تتحقق دون تبني سياسة استثمارية ناجحة، خاصة من خلال زيادة الإنتاج الفلاحي، وتحسين المردودية، وتعزيز الأمن الغذائي، كما أن الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي يلعب دورا مهما في دعم القطاع الفلاحي.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري لهذا البحث يمكن حصرها في النقاط التالية:

- المستثمرات الفلاحية تمثل وحدات إنتاجية تهدف إلى الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية التابعة للدولة، وقد تطورت من صيغة "الانتفاع الدائم" في ظل القانون 19/87 إلى نظام عقد الامتياز في ظل القانون 03/10؛
- تلعب المستثمرات الفلاحية دورا استراتيجيا فيتحقيق الأمن الغذائي، خلق فرص العمل، دعم التنمية الريفية، المساهمة في الناتج المحلي الخام؛
- يعاني القطاع الفلاحي من عدة معوقات هيكلية مثل في ضعف التمويل، مشاكل العقار الفلاحي، نقص اليد العاملة المؤهلة، التصحر والجفاف، ضعف البنية التحتية في الأرياف؛
- يعاني القطاع الفلاحي من عدة معوقات هيكلية مثل في ضعف التمويل، مشاكل العقار الفلاحي، نقص اليد العاملة المؤهلة، التصحر والجفاف، ضعف البنية التحتية في الأرياف.

كما أظهرت نتائج الدراسة القياسية المستخلصة من النموذجالقياسيخلال الفترة 1996-2024 أن هناك:

- علاقة معنوية وموجبة بين حجم الاستثمارات الفلاحية والناتج الفلاحي الإجمالي في المدى القصير، حيث كلما ارتفعت قيمة الاستثمارات الفلاحية بنسبة واحد بالمائة ترتفع قيمة الناتج الفلاحي الإجمالي بنسبة 14,53 بالمائة في المقابل، وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن الاستثمارات الفلاحية تؤثر بشكل إيجابي على نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر، في المدى القصير فقط، لأن هذه الفرضية غير محققة في المدى الطويل حيث أنه كلما ارتفعت قيمة الاستثمارات الفلاحية بنسبة واحد بالمائة تنخفض قيمة الناتج الفلاحي الإجمالي بنسبة 25,65 بالمائة، وهي غير مقبولة اقتصاديا حيث أن الارتفاع في حجم الاستثمارات الفلاحية من شأنه أن يصاحبه ارتفاع في حجم الناتج الفلاحي الإجمالي؛
- علاقة معنوية وموجبة بين حجم الدعم الحكومي والناتج الفلاحي الإجمالي في المدى القصير، حيث كلما ارتفعت قيمة الدعم الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي بنسبة واحد بالمائة ترتفع قيمة الناتج الفلاحي

الإجمالي بنسبة 04,93 بالمائة في المقابل، وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية التي تنص على أن الدعم الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي يؤثر بشكل إيجابي على نمو الناتج الفلاحي في الجزائر، في المدى القصير، بينما تتجه العلاقة في المدى الطويل إلى علاقة عكسية معنوية احصائيا غير مقبولة اقتصاديا، حيث أن الارتفاع في حجم الدعم الحكومي الموجه لقطاع الفلاحة من شأنه أن يساهم في رفع قيمة الناتج الفلاحي، وهو عكس ما توصلت إليه نتائج الدراسة القياسية التي وجدت أن الارتفاع في حجم الدعم الحكومي يؤدي إلى انخفاض حجم الناتج الفلاحي بنسبة 11,51 بالمائة في المدى الطويل؛

- علاقة غير معنوية بين كمية الأمطار وحجم الناتج الفلاحي الإجمالي في المدى القصير والمدى الطويل، وهو ما ينفي الفرضية الثالثة التي تنص على أن كمية الأمطار تؤثر بشكل إيجابي على نمو الناتج الفلاحي في الجزائر، ويمكن أن يرجع ذلك إلى تذبذب هطول الأمطار في المواسم الفلاحية وتوجه الفلاحين نحو الري المحوري في ري العديد من المنتجات الموسمية؛
- خلص النموذج إلى أن البيئة الاقتصادية والسياسات التمويلية تلعب دورًا أكبر من العوامل المناخية في تفسير التغير في الناتجالفلاحي؛
- تم التحقق من جودة النموذج الإحصائية (تجانس التباين، التوزيع الطبيعي، اسقرارية البواقي)، وكانت النتائج معنوية احصائيا مما يعزز من موثوقية النتائج المستخلصة.

اقتراحات الدراسة

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذا البحث، وفي سبيل تفعيل دور المستثمرات الفلاحية في ترقية القطاع الفلاحي بالجزائر، توصي هذه الدراسة بمجموعة من المقترحات التي يمكن أن تسهم في تجاوز العقبات وتحقيق الأهداف التنموية المرجوة:

1. **تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية** المتعلقة بإنشاء وتسيير المستثمرات الفلاحية، بما يضمن مرونة في تسيير عقود الامتياز وتسهيل التحويلات العقارية؛

2. **تعزيز دور البنوك والمؤسسات المالية** في تمويل المشاريع الفلاحية، مع تقديم تسهيلات تحفيزية للفلاحين، خاصة في مجال الاستثمار في المعدات والتقنيات الحديثة؛

3. **إعادة النظر في نظام الدعم الحكومي** وتوجيهه نحو دعم الاستثمار المنتج عوضا عن دعم الاستهلاك، من خلال ربط الإعانات بمردودية المشاريع الزراعية ومؤشرات الأداء؛

4. **إصلاح منظومة العقار الفلاحي** من خلال إعداد قاعدة بيانات رقمية وطنية شاملة، وتسهيل عملية توثيق وتثبيت الحيازة القانونية للمستثمرات الفلاحية؛

5. **تفعيل دور الإرشاد والتكوين الفلاحي**، لا سيما لفائدة الشباب والنساء الريفيات، من خلال تطوير البرامج التكوينية وربطها باحتياجات السوق والعمل الميداني؛

6. **تشجيع اعتماد الفلاحة العصرية** وتوسيع استخدام التكنولوجيا والرقمنة في مراقبة وتتبع الإنتاج الفلاحي، بما يرفع الإنتاجية ويقلل من التكاليف؛

7. **وضع آليات متابعة وتقييم دورية** للمستثمرات الفلاحية، لضمان احترام الشروط التعاقدية وتحقيق الأهداف المرجوة، وتفادي الفشل المؤسساتي أو التجاوزات.

إنّ تفعيل هذه التوصيات من شأنه أن يدعم النجاعة الاقتصادية والاجتماعية للمستثمرات الفلاحية، ويجعل منها أحد الركائز الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الرسائل والمذكرات

1. أحمد الأمن للح، عقد الامتياز كأسلوب لتسيير المرافق العامة، مذكرة ماستر، قسم الحقوق، تخصص قانون إداريالوادي، جامعة حمة لخضر بالوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسيةالجزائر، -2021 2022.
2. بريك الزوبير، النظام القانوني لعقد الامتياز الفلاحي في ظل التعديلات، مذكرة الماجستير، قسم القانون، فرع القانون العقاري، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2014-2015.
3. بن زاهية إدريس؛ عبد الحفيظ رايحي، النظام القانوني للمستثمرات الفلاحية في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص القانون العقاري، قسم الحقوق،الجزائركلية الحقوق والعلوم السياسية،2015-2014.
4. بن سلمان مريم؛ بوسنة إيمان ، دور التأمين الفلاحي في دعم القطاع الفلاحي دراسة حالة مؤسسة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي للفترة (2022-2018)ولاية قالمة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسساتالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945قالمة، 2023-2022.
5. بن قيراط شيماء؛ نقجان ريها، دور السياسات العقارية على تمويل المستثمرات الفلاحية دراسة حالة بنك الفلاحية والتنمية الريفية لولاية ميلة، مذكرة ماستر، التخصص إدارة أعمال، الجزائرمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلةميلة، -2023 2024.
6. بن لاغة لطيفة؛ نواورية زينة، النظام القانوني لعقد الامتياز، مذكرة ماجستير،جامعة 8ماي 1945، كلية الحقوق والعلوم السياسيةقالمة، 2019.
7. بن محياوي سارة، النظام القانوني لعقد الامتياز في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، قسم الحقوق، التخصص قانون إدراي، جامعة محمد خيضرة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسيةالجزائر.
8. بوحداجة يسين، برنامج التجديد الفلاحي والريفي وأثره على القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون -تيارت،2016-2015.
9. بوشايلة لبنى؛ قلقلول نورة، دور البنوك التجارية في تمويل المستثمرات الفلاحية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة،جامعة عبد الحفيظ بوصوف ميلةمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرالجزائر، 2022/2023.

10. بوصبيعات سوسن، الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية، مذكرة الماجستير، قسم القانون الخاص، فرع القانون العقاري،كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2006.
11. جابر محمد؛ الصالح خامد، تنظيم المستثمرة الفلاحية بين القانونين 19/87و 3/10، مذكرة ماستر أكاديمي، مسار الحقوق، تخصص قانون عقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية-جامعة عمار ثليجيالجزائر، 2015-2014.
12. جودي آمنة؛ بودور نوال، دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة ماستر ، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08ماي 1945قالمة، 2016-2015.
13. حشمان كريمة، التنظيم القانوني للعقار الفلاحي ودوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، 2018-2019.
14. -خلافة بثينة؛ حجاجي مريم، استغلال الاراضي الفلاحية في اطار عقود الامتياز دراسة مقارنة، مذكرة ماستر، تخصص قانون خاص،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08ماي 1945قالمة، 2022-2023.
15. شاقور محمد الأمين؛ بن خان فخر الإسلام، دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع وادي زناتي ولاية قالمة، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945قالمة، 2023-2022.
16. صيفي زهير، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر حالة ولاية البرج، قسم العلوم الارض،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2014.
17. صغير رشا، ضوابط تسليم عقد الامتياز الفلاحي في القانون الجزائري، مذكرة ماستر، الشعبة الحقوق، التخصص قانون عقاري،جامعة ابن خلدون -تيارت-، الملحقة الجامعية السوقر الجزائر، 2021-2020.
18. صغايرية ياسمين؛ اعبيزي مروة، النظام القانوني للمستثمرات الفلاحية، مذكرة ماستر، قسم الحقوق، تخصص قانون أعمال،كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة 8ماي 1945قالمة،2021/2022.
19. عمراني سفيان، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية قالمة، شهادة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، الشعبة تجارة دولية وتنمية مستدامة 2015-2014قالمةكلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة 08ماي - 1945قالمة-الجزائر.

20. عودة ليت؛ مبطوش خيرة، آليات وقيود تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون تيارت، 2014-2015.

21. قدور فلاق حمزة؛ العرجاني محمد، دور استثمار الفلاحي في دفع التنمية المحلية دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية ولاية عين دفلى، ولاية عين دفلى ، مذكرة ماستر، قسم العلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة،2018-2019.

22. كاهكي عبد النور؛ بن الصيد محمد السعيد، مساهمة القرض الرفيق في ربحية البنوك دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة(2016-2023)، شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية وبنوك، ورقلةجامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسييرالجزائر، 2023-2024.

23. لعمارة فاطمة الزهراء، عقد الامتياز الأراضي الفلاحية في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، فرع الحقوق، تخصص قانون إداري، مسيلةجامعة محمد بوضياف -مسيلة-، كلية الحقوق والعلوم السياسيةالجزائر، 2016-2017.

24. مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، درجة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل،كلية العلوم الاقتصادية التجارية العلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرةالجزائر، 2016-2017.

25. مزلف شعاد، آليات ترقية القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة تحليلية مقارنة مع المغرب خلال الفترة(2000-2017)، مذكرة دكتوراه، الطور الثالث، الشعبة :علوم اقتصادية، التخصص :اقتصادية ومالبة،جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2019-2020 .

26. مكيد سمير، عقد الامتياز في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، قسم الحقوق، تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، كلية الحقوق والعلوم السياسيةالجزائر، 2014-2015.

27. هاني محمد، قطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والأفاق، *كتاب ملتقى علمي وطني* الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية التجارية والعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاجالبويرة، 2021، رقم الصفحات 1-613.

28. ولد عامر خيرة؛ زبالح صابرية، قرض التحدي كأداة لتمويل الاستثمار الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مستغانم، شهادة ماستر، قسم العلوم التجارية، التخصص مالية وتجارة

دولية،جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2022-2023.

29. يوسف ملكية، عقد الامتياز، مذكرة ماستر، قسم حقوق، تخصص إدراة جماعات محلية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي -سعيدة-، كلية الحقوق والعلوم السياسيةالجزائر، 2015-2016.

المقالات

1. أوريسيسهام؛بوعزيزناصر،القطاعالفلاحيكآليةلتحقيقالتنويعالاقتصاديفيالجزائردراسةتحليليةقياسية للفترة 2000-2021،المجلد07،العدد2،المجلة الأصل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 2023/12/31،رقم الصفحات 71-90.
2. الزعبي محمد علي، المستثمرات الفلاحية ودورها في التنمية المستدامة، المجلد15، العدد02، *دار النشر الأكاديمية للعلوم الزراعية، عمان، الأردن*، 2023،رقم الصفحات 62-45.
3. الطيف عبد الكريم؛ كوارد فاطيمة،دور التأمين الفلاحي في تغطية أخطار الإنتاج النباتي والحيواني دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMAولاية بومرداس ، *العدد الأول،المجلد01،مجلة المنهل الاقتصادي*، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي الجزائر،2018/06/30، 49-62.
4. الماحي ثورية؛ أوزال عبد القار، انعكاس سياسة التمويل على أداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة(2000-2018)، ، *المجلد16، العدد23، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقي، 2020/06/03*، رقم الصفحات 229-244.
5. العشاش محمد، التنازل عن حق الامتياز الممنوح للمنتجين الفلاحيين في إطار القانون رقم 03/10، العدد6، *مجلة دولية دورية علمية محمكة متخصصة في مجال العلوم القانونية والسياسة*، كلية الحقوق والعلوم السياسة جامعة يحي فارس بالمدية، 2018/10، رقم الصفحات01-19.
6. بركان دليلة؛ بوسكار ربيعة؛ حقاين فوزية، مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في تدعيم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة،، *المجلد11، العدد01،مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال* جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2022/04/12، رقم الصفحات 415-434.
7. بركانزهية،سياسة التجديد الريفي دعامة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، *مجلة الأبحاث الاقتصادية، لجامعة سعد دحلب البليدة، رقم الصفحات* 260-249.
8. بلحاج جيلالي، النظام القانوني للمستثمرة الفلاحية وفقا لأحكام القانون رقم 03/10المتعلق باستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، المجلد05، العدد01، *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية*، 2019/12/31، رقم الصفحات 256-270.

9. بن خديم إشراف؛ بوشيربي مريم، التأمين الفلاحي كآلية لترقية الاستثمار الفلاحي المستثمرات الفلاحية نموذجا، المجلد12، العدد01، جامعة خنشلة، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 2025/01/25، رقم الصفحات*235-252.

10. بن صوشة ,محمد،مكانة القطاع الفلاحي من الاستثمارات الكلية في الجزائر دراسة حالة لواقع الاستثمار في القطاع الفلاحي بولاية ورقلة(2002/2023)، المجلد09، العدد1، *المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد*،2024/07/07، رقم صفحات 190-164، صفحة 169.

11. بن واضح الهاشمي؛ بلقليل نور الدين، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (PCD)دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج -المسيلة -وفقا لمشاريع سنة2015، *العدد الثامن، السنة الثامنة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة*،جامعة الشهيد حمة لخضر -الوادي -الجزائر،2017 ،*رقم الصفحات* 650-663.

12. بوارس فاطمة؛ محفوظ مراد، أسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تفعيل التأمين الفلاحي في الجزائر دراسة حالة صندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مهدية -تيارت-، ، *المجلد16، العدد02، مجلة الأبحاث الاقتصادية، 2021/11/04، رقم الصفحات* 145-164 .

13. بوزيان الرحماني هاجر، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق المؤسسات الصغيرة ومحاربة البطالة بالجزائر،، *العدد2، المجلد4،التكامل الاقتصادي*، المركز الجامعي عين تموشنت، 2016/06/30، رقم الصفحات 168-189 .

14. بوكروش ,فوزرية؛زهدور كوثر، عقد الشراكة الفلاحية كآلية محفزة لتطوير الاستثمار الفلاحي بالجزائر، المجلد09، العدد02،*مجلة القانون العقاري والبيئة، جامعة مستغانم، 2021/06/07، رقم الصفحات 474-497.*

15. بوهلال محمد؛ بوطورة فضيلة، سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر وأثره على التنمية الفلاحية دراسة حالة ولاية تبسة، مخبر الدارسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد04، العدد01، *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة أعمال*،جامعة العربي التبسي تبسة، 2021/06/06، رقم الصفحات 424-404.

16. تمار توفيق؛ عز الدين عبد الرؤوف، التمويل العمومي للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2015،*المجلد06، العدد01، مجلة أبحاث ودراسات التنمية ،جوان 2019، رقم الصفحات*38-54.

17. جيلالي بلحاج، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار....أي دور لترقية الاستثمار؟، العدد01، المجلد11، *مجلة القانون العقاري والبيئة*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2023/01/25، رقم الصفحات233-246.

18. جرفي زكريا؛ بوطيب الناصر، دور الزراعة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، *المجلد02، العدد02، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة*، جامعة محمد خيضر بسكرة، جامعة البليدة2، *رقم الصفحات 89-106.*

19. حرفي زكريا؛ سفيان آمنة؛ السيتي وسيلة، دور برامج الدعم الفلاحي في ترقية الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة خلال الفترة2010-2017، *المجلد08، العدد01، مجلة التكامل الاقتصادي، 2020/03/31، رقم الصفحات*242-256 .

20. -خامد مصطفى، القطاع الزراعي وأثره على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، *دار إيلياء للنشر والتوزيع، سبتمبر 2024، رقم الصفحات* 1-340.

21. خلخال منال؛ عماري رحمة جميلة، دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في استحداث مناصب شغل جديدة دراسة حالة ولاية عين تيموشنت خلال الفترة(2005-2018)، ، *المجلد السابع، العدد02، مخبر الاقتصاد المالية وإدارة الأعمال*، جامعة 20أوت 1955سكيكدة، 2021/08/01، رقم الصفحات 39-59.

22. خيراني صالح، برامج التنمية الفلاحية ودورها في حماية البيئة، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، *المجلد22، العدد01، مجلة العلوم الإنسانية*، 2022/06/11، رقم الصفحات 1306-1331.

23. ديلمي مريم؛ زغبة طلال، القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي للمحروقات لتحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة 2015-2020، المجلد13، العدد02، *مجلة دفاتر اقتصادية*،2020، رقم الصفحات 59-70.

24. سراج وهيبة؛ ناويس أسماء، دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الفلاحي بولاية شلف، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد18، العدد29، 2022/06/03، رقم الصفحات 99-118.*

25. سعاد أحمد؛ طالبي محمد، دور التنمية الزراعية في التنمية الاقتصادية المحلية، المجلد07، العدد01، *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 2024/06*، 227-247.

26. شعابنة إيمان، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، *العدد16،دفاتر السياسة والقانون، جانفي 2017، رقم الصفحات 307-322.*

27. شهيب سلمى، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJكآلية دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة وكالة قالمة، *المجلد01، العدد*01، *مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال*، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، 2019/12/25، رقم الصفحات104-17.

28. صافة خيرة؛ سنوسي على، عقد الامتياز كآلية لاستغلال العقار الفلاحي في التشريع الجزائري، المجلد السادس، العدد الأول،*مجلة الفكر القانوني والسياسي*، ملحقة السوقر، بجامعة تيارت، 2022/05/12، رقم الصفحات 133-155.

29. طير محمد؛ بوزيد سايح، أثر برامج الدعم التنموية على القطاع الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر، المجلد06، العدد01، *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة*، 2023/03/01، رقم الصفحات 550-569

30. -عبد الباقي حياة؛ طيبي خديجة، واقع القطاع الفلاحة في الجزائر زمدى مساهمته في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2000-2023)،المجلد05، العدد02،مجلة التنويع الاقتصاد،جامعة عين تموشنت-بلحاج بو شعيب، 51-65، 2024./12/31.

31. عطوي حفيظة، المستثمرة الفلاحية أسلوب جديد لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية، ، *المجلد 06، العدد02، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، 2019/06/18، رقم الصفحات*157-125 .

32. عواطف عباد، عقد الامتياز والمستثمرات الفلاحية طبقا للقانون 3/10، العدد11، جامعة باجي مختار عنابة، *مجلة الحقوق ولعلوم السياسية، 2019/01/07، رقم الصفحات*479-467.

33. عيادي فريدة، دور الاستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والآفاق، المجلد57، العدد04 ،*المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية، 2020/06/15، رقم الصفحات*368-354 ، صفحة 359.

34. غردي محمد؛ بن نير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها،العدد 10، *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة البليدة02، رقم الصفحات 194-209.*

35. فضيلة مزوزة؛ محمد قويدري، الاستثمار في القطاع الفلاحي في إطار تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر، *المجلد04، العدد1 ، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، 2021/03/30، رقم الصفحات 64-82.*

36. قرامطية زهية، اشكالية تمويل القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الشركة الأور والجزائر، *العدد 09، مجلة الأبحاث الاقتصادية*، جامعة البليدة02، *ديسمبر 2013، 33-46.*

37. قطاف عبد القادر؛ قشاني عزيز؛ هيشر أحمد تجاني، الرؤية الواقعية لمشاكل التمويل لقطاع الفلاحة وأثره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، المجلد07، العدد02،*المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمت، سبتمبر 2020، رقم الصفحات*200-220.

38. مارة عبلة، تمويل القروض البنكية للقطاع الفلاحي بالجزائر، المجلد05، العدد01، *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسة*، جامعة محمد بن أحمد، 2020/06/01، رقم الصفحات216-233.

39. محمد السيد عبد السلام، اقتصاديات الانتاج الزراعي،*دار المعرفة الجامعية،2018، رقم الصفحات*-156 178.

40. محمد حمداني، صفة التقاضي في المنازعات المتعلقة بالمستثمرات الفلاحية،المجلد56، العدد02، *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، 2019/11/19، رقم الصفحات*161-147.

41. مصطفاوي نادية؛ براهيمي بن حراث حياة، أثر برامج التمويل الزراعي على الأمن الغذائي في الجزائر(2000-2021) تقييم مؤشرات أداء القطاع الزراعي،المجلد 13، العدد01، *مجلة دفاتير بوادكس، 2024/06/30، رقم الصفحات 67-91.*

42. مكرسي لمياء؛ بوعكاز هاجر، تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر،المجلد05، العدد01*مجلة الإقتصاد والتجارة الدولية*71-90.

43. همكة محمد، قطاع الفلاحة الجزائري بين مشكل التمويل وأثره على التنمية الاقتصادية، المجلد04، العدد01،*مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة غرداية (الجزائر)، 2020/06/30، رقم الصفحات*124-144.

44. هواري ج، *أنشاء صندوق خاص لدعم مربي المواشي وصغار مستغلي الأراضي*،2013/10/13، 13https://www.djazairess.com/essalam/28516.

45. يوسفي نور الدين؛ دمانة محمد، الطبيعة القانونية لحق الامتياز في ظل القانون 10/03، العدد01، المجلد01، *مجلة الدارسات القانونية والسياسة*، جامعة بسكرة، جامعة الأغواط،2015/01/05، رقم الصفحات 57-70.

القوانين

1. الجريدة الرسمية اتفاقات دولية، قوانين، ومراسم، قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات، وبلاغات، العدد30،السنة الواحدة والخمسون ،2014/05/21، الجزائر، بئر مرادرايس.https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2014/A2014030.pdf

2. *الجريدةالرسميةللجمهوريةالجزائرية*، الجزائر،العدد07،10مارس2010، 15file:///C:/Users/HP/Downloads/dec10-79ar.pdf15file:///C:/Users/HP/Downloads/dec10-79ar.pdf.

3. الجزائرية ,ا .*بنك الفلاحة والتنمية الريفية 199ألف فلاح استفادوا من قرض الرفيق في موسم -2023 2024*.https://news.radioalgerie.dz/ar/node/38724.

4. *الجمهورية التونسية وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري* . (s.d.). Récupéré sur https://avfa.agrinet.tn.

5. الفلاحي ,ا .(s.d.). *الديوان الوطني للاراضي الفلاحية*. Récupéré sur https://www.onta.dz/la-concession-agricole-ar#:~:text=%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B2%20%D9%87%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A%20%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82,%D8%AF%D9%81%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A.

6. نصت المادة 5من القانون رقم 03/10على أنه ":يمنح الامتياز المنصوص عليه في هذا القانون، لأعضاء المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية الذين استفادوا من احكام القانون رقم .(s.d.) ....19/87.

المراجع باللغة الانجليزية

1. Akaike1974A new look at the statistical model identification, 19(6)*IEEE Transactions on Automatic Control* 716-723.
2. Basic Econometrics, 5th ed2009New York: McGraw-Hill.
3. Dickey & Fuller1979Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root,74(366)Journal of the American Statistical Association 427-431.
4. RatibaFerrah; JustinaTorry, The Algerian Agricultural Roadmap2020-2024, GAIN Glibal Agricultural Roadmap, 28/05/2021, P 1-6.
5. Godfrey1978Testing against general autoregressive and moving average error models when the regressors include lagged dependent variables,46(6) Econometrica 1293-1301.
6. Hannan& Quinn1979he determination of the order of an autoregressionJournal of the Royal Statistical Society: Series B (Methodological) 190-195.
7. Introductory Econometrics:A Modern Approach, 6th ed2016Boston: Cengage Learning.
8. Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, & Shin1992Testing the null hypothesis of stationarity against the alternative of a unit root: How sure are we that economic time series have a unit root? Journal of Econometrics;54(1-3) 159-178.
9. Phillips & Perron1988Testing for a unit root in time series regression. Biometrika,75(2)https://doi.org/10.1093/biomet/75.2.335 335-346.
10. policies pursued in the Algerian agricultural sector2022Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE spatial and entrepreneurial development studies laboratory, vol05, No04 107-123.
11. Schwarz1978Estimating the dimension of a model, 6(2)The Annals of Statistics 461-464
12. The Algerian Agricultural Roadmap 2020-2024GAIN Global Agricultural Information Network 1-6.

الملاحق

الملحق 1: تقدير النموذج ARDL

Dependent Variable: DLOGGAP
Method: ARDL
Date: 05/22/25 Time: 09:27
Sample (adjusted): 2001 2024
Included observations: 24 afteradjustments
Maximum dependentlags: 4 (Automaticselection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DLOGGS DLOGINV DLOGRAIN
Fixedregressors: C
Number of modelsevalulated: 500
Selected Model: ARDL(1, 4, 2, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DLOGGAP(-1)	-0.971487	0.109143	-8.901059	0.0000
DLOGGS	-0.016136	0.021703	-0.743475	0.4715
DLOGGS(-1)	-0.049747	0.028525	-1.744010	0.1067
DLOGGS(-2)	0.075427	0.021867	3.449352	0.0048
DLOGGS(-3)	-0.205873	0.018246	-11.28336	0.0000
DLOGGS(-4)	0.081153	0.025990	3.122491	0.0088
DLOGINV	-0.055963	0.041719	-1.341419	0.2046
DLOGINV(-1)	-0.055282	0.062694	-0.881769	0.3952
DLOGINV(-2)	-0.145325	0.067516	-2.152435	0.0524
DLOGRAIN	-0.052347	0.151719	-0.345027	0.7360
DLOGRAIN(-1)	0.245518	0.140223	1.750910	0.1055
C	1.115152	0.153102	7.283734	0.0000

R-squared	0.976888	Meandependent var	0.033319
Adjusted R-squared	0.955702	S.D. dependent var	0.424033
S.E. of regression	0.089246	Akaike info criterion	-1.687979
Sumsquaredresid	0.095579	Schwarz criterion	-1.098952
Log likelihood	32.25574	Hannan-Quinn criter.	-1.531710
F-statistic	46.11023	Durbin-Watson stat	1.782701
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق 2: التقدير في الاجل طويل للنموذج

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(DLOGGAP)
Selected Model: ARDL(1, 4, 2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/22/25 Time: 10:09
Sample: 1996 2024
Included observations: 24

ConditionalError Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.115152	0.153102	7.283734	0.0000
DLOGGAP(-1)*	-1.971487	0.109143	-18.06336	0.0000
DLOGGS(-1)	-0.115176	0.018910	-6.090800	0.0001
DLOGINV(-1)	-0.256569	0.105785	-2.425387	0.0320

DLOGRAIN(-1)	0.193171	0.219751	0.879044	0.3966
D(DLOGGS)	-0.016136	0.021703	-0.743475	0.4715
D(DLOGGS(-1))	0.049293	0.027626	1.784273	0.0997
D(DLOGGS(-2))	0.124720	0.024428	5.105676	0.0003
D(DLOGGS(-3))	-0.081153	0.025990	-3.122491	0.0088
D(DLOGINV)	-0.055963	0.041719	-1.341419	0.2046
D(DLOGINV(-1))	0.145325	0.067516	2.152435	0.0524
D(DLOGRAIN)	-0.052347	0.151719	-0.345027	0.7360

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOGGS	-0.058421	0.007108	-8.219432	0.0000
DLOGINV	-0.130140	0.053341	-2.439765	0.0312
DLOGRAIN	0.097982	0.110984	0.882849	0.3947
C	0.565640	0.054923	10.29878	0.0000

EC = DLOGGAP - (-0.0584*DLOGGS -0.1301*DLOGINV + 0.0980
*DLOGRAIN + 0.5656)

الملحق 3: التقدير في الاجل القصير للنموذج

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(DLOGGAP)
Selected Model: ARDL(1, 4, 2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/22/25 Time: 10:10
Sample: 1996 2024
Included observations: 24

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLOGGS)	-0.016136	0.014400	-1.120536	0.2844
D(DLOGGS(-1))	0.049293	0.013264	3.716196	0.0029
D(DLOGGS(-2))	0.124720	0.010657	11.70296	0.0000
D(DLOGGS(-3))	-0.081153	0.011245	-7.216958	0.0000
D(DLOGINV)	-0.055963	0.030503	-1.834678	0.0915
D(DLOGINV(-1))	0.145325	0.041607	3.492837	0.0044
D(DLOGRAIN)	-0.052347	0.075740	-0.691144	0.5026
CointEq(-1)*	-1.971487	0.062239	-31.67618	0.0000

R-squared	0.991376	Meandependent var	0.041160
Adjusted R-squared	0.987602	S.D. dependent var	0.694148
S.E. of regression	0.077290	Akaike info criterion	-2.021312
Sumsquaredresid	0.095579	Schwarz criterion	-1.628627
Log likelihood	32.25574	Hannan-Quinn criter.	-1.917133
Durbin-Watson stat	1.782701		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	150.5071	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الملحق 4: إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(DLOGGAP)
Selected Model: ARDL(1, 4, 1, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/15/25 Time: 12:41
Sample: 1996 2024
Included observations: 24

ConditionalError Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.115152	0.153102	7.283734	0.0000
DLOGGAP(-1)*	-1.971487	0.109143	-18.06336	0.0000
DLOGGS(-1)	-0.115176	0.018910	-6.090800	0.0001
DLOGRAIN(-1)	0.193171	0.219751	0.879044	0.3966
DLOGINV(-1)	-0.256569	0.105785	-2.425387	0.0320
D(DLOGGS)	-0.016136	0.021703	-0.743475	0.4715
D(DLOGGS(-1))	0.049293	0.027626	1.784273	0.0997
D(DLOGGS(-2))	0.124720	0.024428	5.105676	0.0003
D(DLOGGS(-3))	-0.081153	0.025990	-3.122491	0.0088
D(DLOGRAIN)	-0.052347	0.151719	-0.345027	0.7360
D(DLOGINV)	-0.055963	0.041719	-1.341419	0.2046
D(DLOGINV(-1))	0.145325	0.067516	2.152435	0.0524

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOGGS	-0.058421	0.007108	-8.219432	0.0000
DLOGRAIN	0.097982	0.110984	0.882849	0.3947
DLOGINV	-0.130140	0.053341	-2.439765	0.0312
C	0.565640	0.054923	10.29878	0.0000

EC = DLOGGAP - (-0.0584*DLOGGS + 0.0980*DLOGRAIN -0.1301
*DLOGINV + 0.5656)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		

F-statistic	150.5071	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.6
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
			FiniteSample:	
ActualSample Size	24		n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			FiniteSample:	
			n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الملحق 5:: نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي

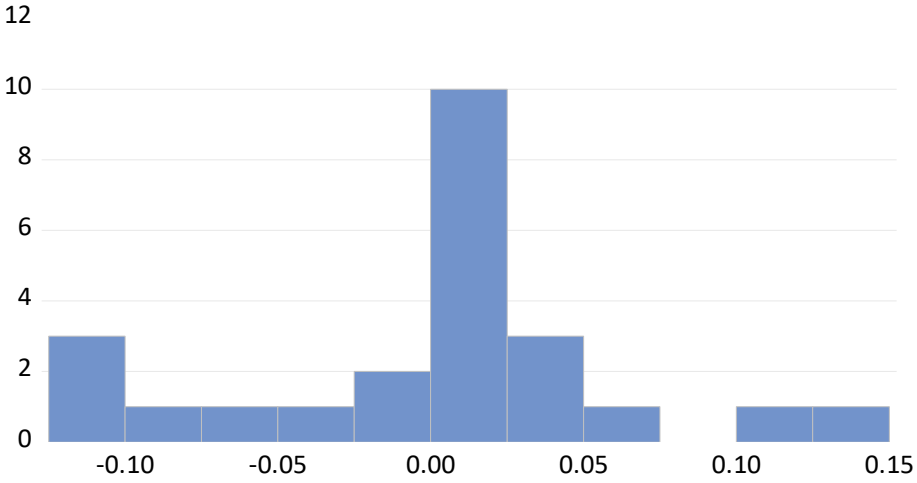

Series: Residuals	
Sample 2001 2024	
Observations 24	
Mean	2.14e-16
Median	0.015355
Maximum	0.134189
Minimum	-0.116403
Std. Dev.	0.064464
Skewness	-0.231675
Kurtosis	2.760358
Jarque-Bera	0.272122
Probability	0.872789

الملحق6: اختبار استقرارية البواقي

Date: 05/15/25 Time: 12:28
Sample (adjusted): 2001 2024
Included observations: 24 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.271	0.271	1.9986	0.157
		2	0.280	0.223	4.2219	0.121
		3	-0.032	-0.172	4.2525	0.235
		4	-0.122	-0.163	4.7143	0.318
		5	0.045	0.196	4.7815	0.443
		6	-0.107	-0.100	5.1798	0.521
		7	0.129	0.100	5.7936	0.564
		8	-0.215	-0.276	7.6006	0.473
		9	-0.009	0.083	7.6038	0.575
		10	-0.227	-0.171	9.9071	0.449
		11	-0.205	-0.118	11.925	0.369
		12	-0.199	-0.178	13.977	0.302

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

الملحق 7 :اختبارعدم تجانس(عدم ثبات التباين الخطأ)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Nullhypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.466394	Prob. F(11,12)	0.8915
Obs*R-squared	7.187721	Prob. Chi-Square(11)	0.7837
Scaledexplained SS	1.581621	Prob. Chi-Square(11)	0.9995

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/15/25 Time: 12:35
Sample: 2001 2024
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.004080	0.010729	0.380238	0.7104
DLOGGAP(-1)	0.001518	0.007649	0.198518	0.8460
DLOGGS	-2.46E-05	0.001521	-0.016152	0.9874
DLOGGS(-1)	0.001227	0.001999	0.613753	0.5508
DLOGGS(-2)	-0.001776	0.001532	-1.158772	0.2691
DLOGGS(-3)	-0.000351	0.001279	-0.274549	0.7883
DLOGGS(-4)	0.000960	0.001821	0.527177	0.6077
DLOGINV	0.000448	0.002924	0.153244	0.8808
DLOGINV(-1)	0.002197	0.004393	0.500099	0.6261
DLOGINV(-2)	0.006100	0.004731	1.289187	0.2216
DLOGRAIN	-0.003918	0.010632	-0.368493	0.7189
DLOGRAIN(-1)	0.002663	0.009827	0.271041	0.7910

R-squared	0.299488	Meandependent var	0.003982
Adjusted R-squared	-0.342647	S.D. dependent var	0.005398
S.E. of regression	0.006254	Akaike info criterion	-7.004261
Sumsquaredresid	0.000469	Schwarz criterion	-6.415234
Log likelihood	96.05113	Hannan-Quinn criter.	-6.847992
F-statistic	0.466394	Durbin-Watson stat	1.853448
Prob(F-statistic)	0.891501		

الملحق8: اختبارالاستقرارية الهيكلية للمعلمات النماذج

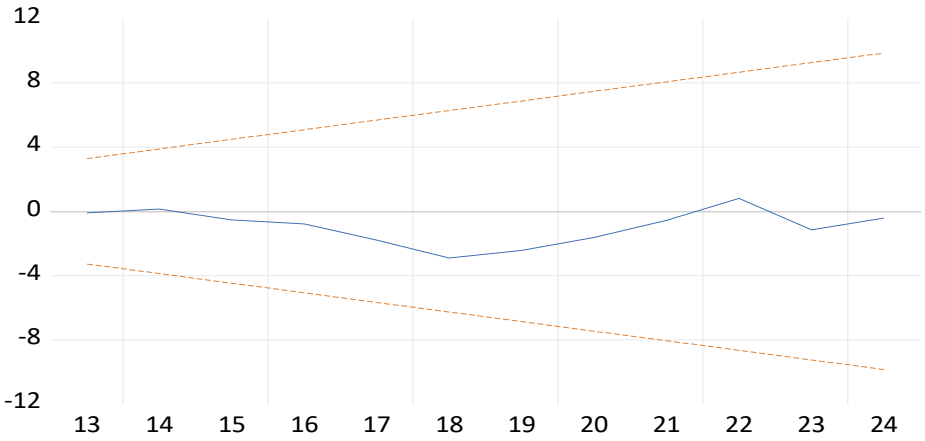

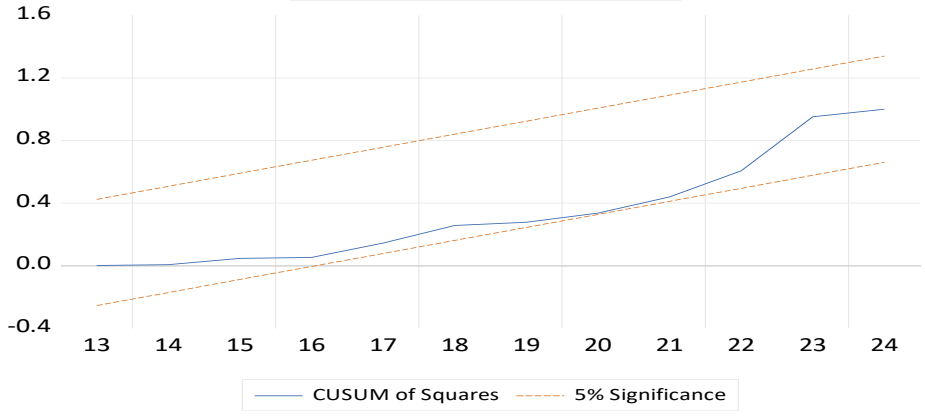

الملحق 9: اختبار الأداء التنبؤي لنموذج الخطأ غير المقيد المقدر

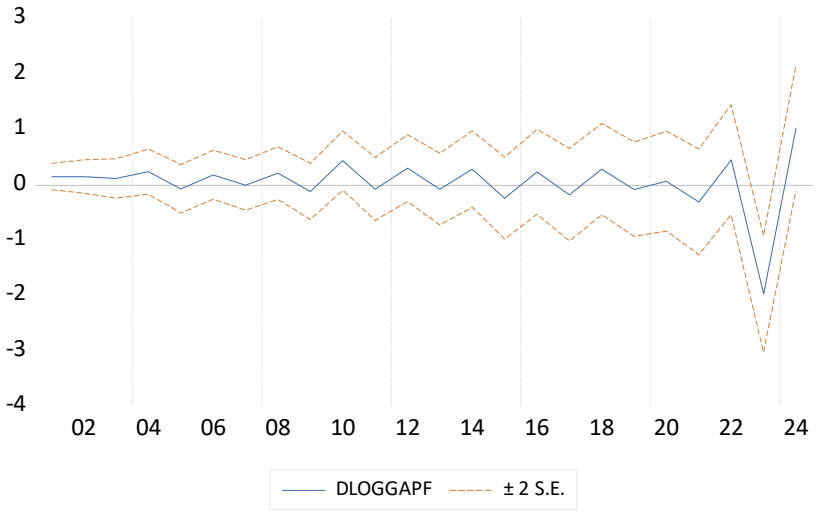

Forecast: DLOGGAPF	
Actual: DLOGGAP	
Forecast sample: 1996 2024	
Adjusted sample: 2001 2024	
Included observations: 24	
Root Mean Squared Error	0.207259
Mean Absolute Error	0.189439
Mean Abs. Percent Error	381.6022
Theil Inequality Coef.	0.225634
Bias Proportion	0.000370
Variance Proportion	0.170703
Covariance Proportion	0.828927
Theil U2 Coefficient	1.502755
Symmetric MAPE	125.8627

الملحق10: تقدير النموذج النهائي

Dependent Variable: DLOGGAP
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 05/19/25 Time: 09:06
Sample (adjusted): 2001 2024

Included observations: 24 afteradjustments
DLOGGAP = C(1)*DLOGGAP(-1) + C(2)*DLOGGS + C(3)*DLOGGS(-1)
+ C(4)*DLOGGS(-2) + C(5)*DLOGGS(-3) + C(6)*DLOGGS(-4) +
C(7)*DLOGINV + C(8)*DLOGINV(-1) + C(9)*DLOGINV(-2) + C(10)
*DLOGRAIN + C(11)*DLOGRAIN(-1) + C(12)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.971487	0.109143	-8.901059	0.0000
C(2)	-0.016136	0.021703	-0.743475	0.4715
C(3)	-0.049747	0.028525	-1.744010	0.1067
C(4)	0.075427	0.021867	3.449352	0.0048
C(5)	-0.205873	0.018246	-11.28336	0.0000
C(6)	0.081153	0.025990	3.122491	0.0088
C(7)	-0.055963	0.041719	-1.341419	0.2046
C(8)	-0.055282	0.062694	-0.881769	0.3952
C(9)	-0.145325	0.067516	-2.152435	0.0524
C(10)	-0.052347	0.151719	-0.345027	0.7360
C(11)	0.245518	0.140223	1.750910	0.1055
C(12)	1.115152	0.153102	7.283734	0.0000

R-squared	0.976888	Meandependent var	0.033319
Adjusted R-squared	0.955702	S.D. dependent var	0.424033
S.E. of regression	0.089246	Akaike info criterion	-1.687979
Sumsquaredresid	0.095579	Schwarz criterion	-1.098952
Log likelihood	32.25574	Hannan-Quinn criter.	-1.531710
F-statistic	46.11023	Durbin-Watson stat	1.782701
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق 11: تصريح شرفي

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

الطالب(ة): حمادوش شهيناز

رقم التسجيل الجامعي: 202037035019

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 110000968002070006

الصادرة بتاريخ: 28.01.2020 عن دائرة حاسي ماماش

المسجلة ب**كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم الاقتصادية**

شعبة العلوم الاقتصادية/ تخصص اقتصاد كمي

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

دور المستثمرات الفلاحية في تعزيز وترقية القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2024

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات العلمية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث ، وأتحمل المسؤولية الشخصية عن كل المحتوى المتضمن في البحث المذكور أعلاه .

بتاريخ: 2025/06/10

إمضاء المعني

الطالبة حمادوش شهيناز

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

الطالب(ة): حمادوش شهيناز ..... رقم التسجيل الجامعي: 202037035019

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 110009680027 والصادرة بتاريخ: 28.01.2020

عن حاسي ماشو

المسجل بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

شعبة العلوم الاقتصادية / التخصص اقتصاد كمي

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

دور المستثمرات الفلاحية في تعزيز وترقية القطاع الفلاحي في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة 1996 - 2024

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات العلمية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث، وأتحمل المسؤولية الشخصية عن كل المحتوى المتضمن في البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 19.06.2024

إمضاء المعني

CHP

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

المتغيرات بالوحدات مع مرجع

GAP : الناتج الزراعي الإجمالي بمليون دولار أمريكي (https://www.aoad.org/)

INV: حجم الاستثمارات الفلاحية بمليار دينار جزائري ، (مزلف و شليحي ، 2020)

RAIN: متوسط هطول الامطار(https://tradingeconomics.com/algeria/precipitation)

SG: الدعم الحكومي موجه للقطاع الفلاحي بمليون دينار جزائري (القوانين المالية)